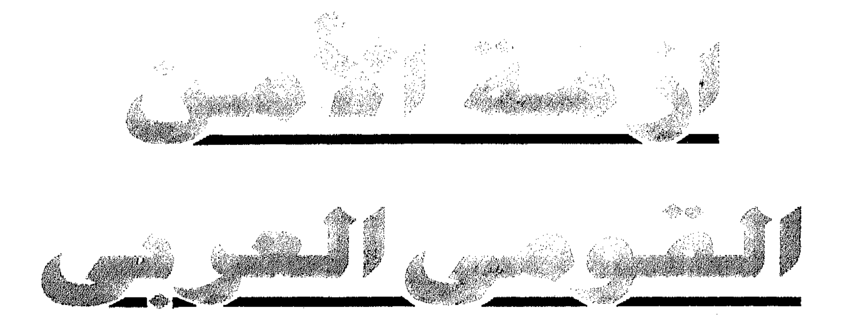
أزمــة الخــليج



لمن تدق الأجراس ؟!

امين هويدى

دار الشروق

ازمة الأمن
القومى العربى

لمن تدق الأجراس ؟!

الطبعة الأولى

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
برقيا . شروق - تلكس . 93091 SHROK UN
بيروت ص ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE

تقديم

كان الحافز الأساسى لتقديم هذا الكتاب إيمانى الكلى بأن الواجب الأول للباحثين والكتاب خاصة فى المرحلة الخطيرة التى تمر بها الأمة العربية أن يدقوا الأجراس للتنبيه إلى التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية وأن يقدموا الحلول والبدائل التى يعتقدون فى جدواها . وكانت النظرة العملية الواقعية هى التى سيطرت على الأفكار المطروحة وهذا اختيار صعب فمن السهل أن نقدم نظريات لاتعالج الحال الذى نحن فيه ، واقتراحات لاتتفق مع المشاكل التى نواجهها وهنا تستمر الفجوة بين مانقول وبين مايحدث .

فأزمة الخليج لم تفاجئنا إطلاقا بالفجوات الخطيرة فى أمننا القومى العربى لأنه لم يكن لنا ــ قبل الأزمة أو بعدها ــ نظام أمنى شامل سواء من ناحية أفكار متفق عليها أو آلية نحترم قراراتها والمسئولية عن هذا النقص الخطير تقع على أصحاب القرار . فالسؤال الخطير الذى يطرح نفسه هو : هل يوجد أمن قومى على مستوى الدولة العربية أو على

مستوى المجالس الجهوية أو على المستوى القومى العربى ؟ والإجابة القاطعة على ذلك بالنفى .

ولكن ماسبب هذا النقص ؟ هل يرغب أصحاب القرار فى عمل عربى جماعى يتنازلون فيه عن بعض من إرادتهم القطرية لصالح الإرادة القومية الجماعية ؟ بل هل يعرف أصحاب القرار قواعد العمل الجماعى وإدارته وقواعد التعامل مع بعضهم البعض وهم يمارسونه ؟ ماسبب غياب القرار السياسى وما سبب عدم التزام الدول الأعضاء فى أى مؤسسة عربية بما يصدر من قرارات ؟

ونحن الآن فى وضع خطير بحق .. فالمظلة الكبرى وهى الجامعة العربية مليئة بالثقوب لاتصلح لأحد أن يستظل بها . علما بأنها كانت ومازالت الوعاء الوحيد القادر على تجميع إرادتنا القطرية فى إرادة قومية واحدة والمظلات الصغرى وهى المجالس الجهوية عاجزة الإرادة لمواجهة التحديات والتهديدات بل أمامنا فجوة خطيرة فى قلب البلاد العربية لاتنتظم داخل أى منظومة حتى من الناحية الشكلية علما بأن هذا القلب به تهديدان كبيران يتمثلان فى إسرائيل وضم العراق للكويت علاوة على نقاط ملتهبة أخرى مثل الوضع فى لبنان والحركة الانفصالية فى السودان .

والمشكلة ـ كما نرى خطيرة ومتشعبة واعترف مقدما أن ضيق المساحة والوقت حالا دون أن يكون الكتاب أكثر شمولا إلا أن ماننتظره من جهود الآخرين ربما يسد هذه الفجوة فى ظروف ربما تكون

قد تغيرت لأن الأحداث تتعاقب وتتوالى فى سرعة كبيرة فى منطقة يصعب فيها التنبؤ بما سوف يحدث فى المدى القريب أو البعيد على حد سواء . والله الموفق .

أمين هويدى

مصر الجديدة فى ١٩٩٠/١١/٢٤

٨

الفصل الأول

الأبعاد الحقيقية لأزمة

الأمن القومى العربى

هل كان يمكن أن تحدث أزمة الخليج فى ظل مظلة الأمن القومى العربى ؟ هل هناك رغبة فى العمل الجماعى العربى ؟ هل هناك قدرة على ممارسة العمل الجماعى العربى ومعرفة بقواعده ؟ هل مؤتمرات القمة هى العلاج لأزمات الأمن القومى العربى ؟ الخوف من بعضنا البعض والتنافس على الزعامة بين بعضنا البعض ـ الأمن القومى والتأمين الذاتى ـ توازن القوى والردع .

الفصل الأول

الأبعاد الحقيقية للأزمة

لقد كتبنا الكثير عن الأمن القومى العربى « المستباح » ، كما كتب غيرنا عن الموضوع نفسه سنة بعد أخرى ومن وجهات نظر مختلفة ومتعددة وانتهى الأمر بنا جميعا رغم ذلك إلى الأزمة الصعبة التى تمر بها بلادنا العربية من المحيط إلى الخليج .

وبدأت الأقلام تتحدث عن السلبيات الخطيرة فى بناء الأمن القومى العربى التى كشفت عنها أزمة الخليج الحالية وكأن ماحدث كان مفاجأة ثقيلة غير متوقعة وهذا موضوع يحتاج إلى وقفة جادة .. فليس صحيحا أن إجتياح القوات المسلحة العراقية للكويت قد كشف عن شىء جديد لم يكن متوقعا من قبل ، وليس صحيحا أن هذا الإجتياح كشف عن سلبيات خطيرة وفجوات عميقة فى نظام الأمن القومى العربى لم تكن مثارة من قبل ، وليس صحيحا أيضا مايقال من أن الأمن القومى العربى قد فشل وهزم بدليل الإجتياح الذى تم .

كل هذا الذى يثار الآن ليس صحيحا ـ من وجهة نظرنا ـ بل هو خلط للأوراق ، وإغراق للحقيقة فى القاع كما يحلو لنا دائما أن نفعل

لسبب ظاهر وواضح هو أنه لم يكن هناك نظام أو آلية أو إطار لهذا الأمن القومى العربى الذى نتباكى عليه .. فمن ناحية الإجماع على فكر واحد بخصوص مفهوم هذا الأمن فهذا شىء غير موجود ، ومن ناحية آلية يجمع عليها الكل ويحترمونها وينفذون قراراتها فهذا أمر غائب . وفى ظل غياب الفكرة والآلية لابد أن نتوقع أن هذا الذى حدث يوم ٢ أغسطس/أب ١٩٩٠ يمكن أن يحدث مرة أخرى ويتكرر لأننا فى منطقة غير مستقرة يسود فيها إعمال القوة لتنفيذ الأغراض السياسية . فلا مجال فى منطقتنا لممارسة السياسة على أساس توازن المصالح ولكن القاعدة العامة للتحرك السياسى هى توازن القوى .. ومنطقتنا أيضا تتميز بعدم إحترام الحدود السياسية وخلطها الغريب مع الحدود الآمنة ... ومنطقتنا أيضا يسود فيها فرض الأمر الواقع على أساس الحقائق الجغرافية وليس على أساس العدالة والشرعية ... هذه المنطقة القلقة التى تتوارى فيها قواعد القانون الدولى وتتضاءل فيها قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بحيث يمكن لشعب بلا أرض أن يحل محل شعب موجود من قرون سحيقة على أرض أجداده وآبائه تحت سمع وبصر المنظمات الدولية والقوى العظمى كانت تحتاج من الدول العربية أن تنتبه إلى هذا الفراغ الهائل الذى تستغله إسرائيل لقلقلة المنطقة وفرض أطماعها بالقوة فتحاول ملأه بنظام عربى إقليمى يفرض الاستقرار المنشود ويردع العدو الذى احتل قلب المنطقة وزرع نفسه فيها وأخذ يتطلع إلى التوسع شمالا وشرقا وجنوبا فى ظل تشجيع بعض

الدول العظمى أحيانا ، أو عدم مبالاة من الآخرين أحيانا أخرى ، وتفتت عربى كامل وإرادة عربية غائبة فى كل الأحوال .

وفى غياب العدالة الدولية وتطبيق القرارات المتتالية للمنظمات الدولية بطريقة إنتقائية وفى ظل تآكل المنظمات الإقليمية ليس غريبا أبدا أن يحدث ماحدث فالسياسة غابة كبرى يسود فيها اعمال القوة إلا إذا وجدت قواعد لتهذبها وتضعها فى الإطار الصحيح ضمن نظام عالمى ونظم إقليمية تفرض العدالة والشرعية على أساس من توازن المصالح وليس توازن القوى .

هذا الفراغ الهائل فى العمل العربى الجماعى الذى يحقق أمننا القومى يطرح عدة أسئلة وقضايا ..

١ ـ هل كان يمكن أن تحدث هذه الأزمة فى ظل مظلة الأمن القومى العربى ؟

ماحدث من إجتياح العراق للكويت كان من المستحيل حدوثه فى ظل مظلة كبرى تحقق الأمن القومى على المستوى القومى ، ولا فى ظل مظلة صغرى تحقق الأمن القومى على المستوى الجهوى أو تحت القومى . لأن أعضاء مثل هذه النظم يكونون عائلة واحدة تتفق مصالحها وتسعى فيما بينها إلى بناء الأمن المتبادل بينها .. فى مثل هذه الأنظمة يتحرك الأعضاء بإرادات ناقصة ليحققوا معظم أغراضهم ويوزعون فيما بينهم الأدوار ويعملون كجبهة واحدة لمواجهة

التهديدات الخارجية Threats أو التحديات الداخلية Challenges ويحاولون حل مشاكلهم وتناقضاتهم دون إستخدام القوات المسلحة لأننا فى عصر يتجه إلى السلام الواقعى Real Peace الذى يعترف بوجود التناقضات مع حلها دون اللجوء إلى القوة حيث إن السلام الكامل Perfect Peace حيث تختفى التناقضات والخلافات مجرد وهم .

ولذلك فإن من يقول إن الأمن القومى العربى قد ثبت فشله أمام الأزمات المتلاحقة بين دول الجامعة العربية لايتحدث الحقيقة لأن الاتفاق على مفهومه أو منظماته لم يتحقق فى يوم من الأيام إلا على الورق ومسئولية ذلك تقع على أصحاب القرار فى الوطن العربى وهم وبصراحة الملوك والرؤساء والأمراء بدرجات متفاوتة فهم مركز القوة الوحيد فى بلادهم يتركز فى أيديهم مرحلتى صناعة القرار وإصداره حتى مع تواجد بعض المؤسسات التنفيذية والتشريعية والاستشارية فى بعض الأقطار .

ولكن ماهو السبب فى عدم تواجد نظام يحقق الأمن القومى العربى مع وضوح حتمية وأهمية وجوده لمواجهة الأخطار والتهديدات التى تتربص بنا من أكثر من إتجاه والتحديات التى تنخر فى هياكلنا يوما بعد يوم ؟ الإجابة عن هذا التساؤل تنقلنا إلى موضوع شائك يتعلق بالرغبة والقدرة : الرغبة فى وجود هذا النظام والقدرة على ممارسة العمل الجماعى فى ظل الظروف السائدة .

٢ ـ هل هناك رغبة فى العمل الجماعى العربى الذى يحقق لنا الأمن القومى المنشود ؟

هل هناك قدرة على ممارسة العمل الجماعى العربى ومعرفة بقواعده حتى يحقق لنا أمننا القومى ؟

فيما يتعلق بالرغبة فى بناء العمل الجماعى العربى فكلنا يلمس أنها رغبة أكيدة فى الشارع العربى ... فالمواطن العربى فى كل أنحاء الوطن الكبير يريد أن يحقق الأمن لوطنه وذاته ، ويسعده أن يرى أنه أصبح فى إمكانه أن يتنقل بين أجزاء وطنه دون سدود أو عوائق ، ويتمنى أن تتاح له فرص العمل فى أى قطر عربى تكفل له حياة طيبة إذا عز عليه أن يجد عملا فى بلده ، وفى الوقت نفسه فإنه يريد أن يأمن على نفسه ومستقبله حيث ينتقل وبحيث لايجد نفسه مطرودا هائما على وجهه وقد ضاعت آماله فجأة فى حالة حدوث أزمة فجائية بين رؤسائه وشيوخه ... إنه يريد أن يرى بلاده العربية وقد أصبحت كتلة واحدة ذات إرادة واحدة وهى تتعامل مع الكتل الكبرى التى تتشكل من حوله فى كل مكان فى صبر وحكمة وإتزان ، ويتوق أن يستظل بقوة مسلحة واحدة قادرة على ردع التهديدات التى تكسر خاطره ليل نهار ، ويتمنى أن يرى الإمكانيات الهائلة لبلاده وهى تستخدم بعقل وحكمة لبناء بلاده وتأمين أمته .

ولاشك أيضا أن أصحاب القرار يرغبون فى العمل الجماعى شرط

ألا ينتقص ذلك من إرادتهم الكاملة ولا أن يغير بأى قدر من شكل
التنظيم الداخلى الذى قرروه ولا أن يتحملوا تبعة مسئولية العمل الجماعى
واحتياجاته الحقيقية الثقيلة إلا بتخصيص حجم من المساعدات المالي
لتسيير الأمور .. أما أن يتعدى ذلك إلى المجال الاقتصادى أو العسكرى
أو حتى السياسى فأمر مستحيل فبالرغم من أن المادتين الثانية والرابع
من ميثاق الجامعة العربية قد عالجتا الجوانب الاقتصادية بما يفتح
الطريق إلى بناء التكامل الاقتصادى العربى فإن ماتحقق بعد مايقرب من
نصف قرن يعتبر متواضعا بحق . وبالرغم من إبرام معاهدة الدفا
المشترك والتعاون الاقتصادى عام ١٩٥١ والتى أقرت إنشاء مجلس دفا
مشترك بلجانه الملحقة به كذا إنشاء مجلس اقتصادى « لإشاعة الطمأني
وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها » . فإن الدفا
المشترك لم يتحقق أبدا بل نجد أن الأمر انتهى بنا إلى أن تواجه الجيوش
العربية بعضها البعض فى الكويت ومن قبل ذلك فى لبنان والمغرب
والسودان كذا فإن المجلس الاقتصادى وبعد ٤٠ عاما من إنشائه
يحقق شيئا على وجه التقريب تبعا لما ورد فى التقرير الاقتصادى العر
الموحد لعام ١٩٨٩ الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العر
بالاشتراك مع بعض الصناديق العربية فإجمالى الصادرات والوارداء
العربية البينية لايتعدى ٦,٦٪ من مجموع الصادرات والواردات العر
وكذلك فإن نسبة التجارة البينية إلى إجمالى التجارة العربية هى ٧,٢
وأن الاحتياطات الدولية للدول العربية هى ٣٨ مليار دولار والد

العام الخارجى للدول العربية المقترضة ١٢٣ مليار دولار وأن خدمة الدين العام الخارجى للدول العربية المقترضة ١٠,٥ مليار دولار ونسبة العون الانمائى العربى إلى الناتج المحلى الاجمالى للدول المانحة ٣,٥٪ ونسبة العون الإنمائى العربى إلى قيمة الصادرات النفطية ١٤,٥٪ وينص هذا التقرير الهام بعد ذلك على أنه « رغم ارتفاع معالجة القضايا الاقتصادية إلى مستوى القمة واقرار الملوك والرؤساء العرب لوثائق تاريخية هامة فإن ماتحقق على أرض الواقع مازال متواضعا للغاية فالاقتصاديات العربية لاتزال تشكو من غياب التصور التكاملى التنموى الذى يربط بين المصالح القطرية ويشكل المنطلق الأساسى لبناء القاعدة الاقتصادية المترابطة النمو والتطور . »

وهذا يحدث نتيجة لغياب القرار السياسى فليس فى ميثاق الجامعة العربية شىء عن مؤتمرات القمة ولكن حينما ثبت أن مجلس الجامعة بتنظيمه المنصوص عنه فى الميثاق والذى يتكون أساسا من وزراء الخارجية عاجز عن أداء مهامه اتبع نظام مؤتمرات القمة ليقضى على هذا العجز الأمر الذى لم يتم ... لأن العيب لم يكن فى الميثاق ولا فى مجلس الجامعة ولا فى مؤتمرات القمة فالعيب كله أن المظلة الكبرى التى أنيط بها تحقيق أمننا القومى تتجاهل قواعد العمل الجماعى . فما هى هذه القواعد ؟

- الإتفاق على وحدة المصالح والأهداف .
- وجهة نظر واحدة بخصوص تحديد التهديدات والتحديات وعلى

أسبقيتها بالنسبة للجميع . من هو العدو؟ من هو الصديق ؟

- قيادات سياسية متفاهمة تعرف كيف تختلف وقيادة عسكرية واحدة تبنى القوة الرادعة وتواجه التهديدات المختلفة على أساس قاعدة أن ردع العدوان الصغير يمنع حدوث العدوان الكبير وليس على أساس من يضربك على خدك الأيمن جهز له خدك الأيسر.
- التنازل عن جزء من الإرادات القطرية لصالح تعزيز الإرادة القومية فلا يجوز أن تكون الإرادة القومية أضعف من الإرادات القطرية .
- التفرقة بين الخلاف فى الرأى وبين القطيعة والخصام على أن تكون هناك قناعة بأن الخلاف يكون بغرض التفاهم وليس بغرض هدم المعابد .
- الالتزام بما يتفق عليه من قرارات لصالح الجماعة .
- توزيع الأدوار لخدمة الغرض الواحد .
- الوعى الكامل بإدارة الأزمات الإقليمية فى إطار النظم العالمية المتطورة .
- تنويع مصادر السلاح والتكنولوجيا على المستوى القومى تفاديا لاستخدام نقله كوسيلة ضغط سياسى .
- توجيه الأسلحة القطرية إلى اتجاهاتها الصحيحة لتحقيق الأغراض القومية .
- إيمان كامل بالمصلحة الجماعية .
- الجار أولى بالشفعة وليس هدفا للعداوة والإجتياح .

- التعامل على أساس أفضل الممكن وليس على أساس الأمانى وعلى مايجب أن تكون عليه الأمور مع التنازل عن بعض الأهداف التى تتجاوز الإمكانيات المتاحة لا عن نقص فى التزامنا بتحقيقها ولكن للعجز فى القدرة على الحصول عليها .
- التقدير والاحترام المتبادل للآخرين فى ظل الإمكانيات المتاحة .

وأى تنظيم أو ميثاق أو مؤسسة لاتحترم فيها هذه القواعد لايمكن أن يحقق الغرض من إنشائه والعيب دائما ليس فى المواثيق أو الآليات ولكن العيب فيمن ينفذون والعبرة دائما ليست فى تجميع الكتل ولكن العبرة فى بناء الإرادات فالصراع هو صراع إرادات والعامل الحاسم فى إدارة الازمات هو توازن القوى وعلينا ونحن نمارس العمل الجماعى أن نقيمه من خلال الإرادة التى أضافها إلى إرادة أعضائه .. إن التحرك على المسرح السياسى ليس تحرك كتل مهما بلغت أحجامها بل هو تحرك إرادات والعامل الحاسم فى التعامل مع الآخرين هو حجم « قدرتنا » والقدرة هى مجموع « القوى » فى المجالات المختلفة من سياسية واقتصادية وعسكرية ومعنوية والتى يمكن أن نعبر عنها بالمعادلة الآتية : القدرة العربية = قواها السياسية + قواها الاقتصادية + قواها العسكرية + قواها الدينية والمعنوية = الأمن القومى العربى .

وكما رأينا فإن الرغبة فى العمل العربى الجماعى ليست متوفرة إلا فى إطار مفهوم لا يقبل أن ينقص من الإرادة القطرية لصالح الإرادة الجماعية أما القدرة على ممارسة العمل الجماعى فهى منعدمة حتى لو

وصلت القضايا وصعدت إلى مؤتمرات القمة .

٣ ـ هل مؤتمرات القمة هى العلاج لأزمات الأمن القومى العربى ؟

كان مؤتمر القمة العربى الوحيد الذى نجح فى إصدار قرارات هامة وخطيرة هو مؤتمر القمة الذى دعى إلى عقده الرئيس جمال عبد الناصر وتم انعقاده فى يناير ١٩٦٤ فى الإسكندرية إذ أصدر الملوك والرؤساء قرارات تتعلق بتكوين هيئة لتحويل مجرى مياه الأردن وإنشاء القيادة العربية الموحدة التابعة إلى مجلس الدفاع العربى المشترك لتعزيز الدفاع العربى على وجه يؤمن للدول التى تجرى فيها روافد نهر الأردن حرية العمل العربى إلا أن الصعاب بدأت تظهر فى الأفق العربى لتحول دون قيام القيادة الوليدة بمسئولياتها وكان من أهم هذه الصعاب العقبات التى وضعت أمام ضرورة مركزة القوات العربية فى أراضى شقيقهاتها المطلوب تدعيمها حتى تستكمل وسائل دفاعها برا وجوا ! ! ! وانتهى الوضع بالقضاء على القيادة العربية الموحدة وباقى قرارات مؤتمر القمة ولم يبق إلا مجلس الدفاع العربى المشترك على الورق ... كانت القيادات السياسية تخشى تمركز قوات عربية داخل أراضيها خوفا من ان تقوم القوات بتغييرات سياسية يحسن تجنبها ! ! !

ورغما عن هذه الأشياء والتصرفات الغريبة فإن النظرة الموضوعية لمؤتمرات القمة تشير إلى ان المصلحة العربية أو الأمن القومى العربى لايتأثران بانعقاد مؤتمرات القمة أو عدم انعقادها لسبب واحد هو أن

مؤتمرات القمة لاتملك عصا سحرية لحل قضايا تتعلق بالأمن القومى العربى ولاتملك فى الوقت نفسه الإرادة الحقيقية لفرض الحل حتى لو اهتدت إليه وكذلك فهى لاتملك الآلية أو الجهاز الذى باستطاعته تحويل القرار إلى خطة عمل يحترمها كافة الأعضاء فصدور القرار شىء وتنفيذه شىء آخر.

وعرض الموضوعات المتعلقة بالأمن القومى العربى على مؤتمرات القمة هو محاولة لتعليق المشاكل العربية على « شماعة » لتهدئة الرأى العام وفى الوقت نفسه هو تصعيد للمشكلة إلى أعلى مستوى ـ دون محاولة حلها على المستويات الأقل ـ وبذلك فإننا نقضى على الحلول فى أعلى مستوى بدلا من حلها حيث إنه حتى لو وافق مؤتمر القمة على قرار معين فإن صعوبة تنفيذ القرار بعد ذلك لعدم احترام الأعضاء للقرارات وعدم رغبتهم فى تنفيذها سوف يجمد القرار لمدة غير محددة إذ لايوجد مستوى أعلى من مستوى القمة لإعادة تحريكه.

وكذلك فإن المفروض فى مؤتمرات القمة أن تكون جهة إصدار قرار لدراسات ناضجة تمت فى المستويات الأقل. أما إذا تفرغ مؤتمر القمة لواجب الدراسة وإصدار القرار فإنه يتعذر عليه القيام بذلك نظرا لقصر فترة انعقاده ولتشعب الموضوعات المعروضة. وللطريقة الشاذة التى يتم بها الحوار على هذا المستوى.

فائدة مؤتمرات القمة أكيدة لو صحح مسار آلية العمل الجماعى بحيث تحدد المستويات التى تبحث فيها الموضوعات وبحيث يكون هناك

إلزام لما يستقر عليه الرأى وبحيث يكون هناك إجراء متفق عليه لمن يدير ظهره للقرارات الصادرة . أما أن ينظر إلى مؤتمرات القمة على أنها علاج للنظام القائم فهذا هو الخطأ وإلا اعتبرت مؤتمرات القمة غاية وليست وسيلة فإذا اعتبرت غاية فإنها سوف تجتمع وتنفض دون تحقيق هدف من الأهداف كما يحدث الآن ولكن إذا اعتبرناها إحدى وسائل بناء الإرادة الجماعية التى تتحرك ضمن آلية منتظمة ، قرارتها ملزمة ، وخططها محترمة ، واجراءاتها منفذة ، فالأمر يأخذ منحنى آخر .

وإذا مانفذ ذلك فإن هناك قواعد معينة للحوار بين الساسة على هذا المستوى الرفيع :

- على الساسة أن يقدروا بعضهم البعض ويحترموا الأهداف الوطنية التى يسعى كل إلى تحقيقها .
- عليهم أن يتبادلوا تقدير الصعوبات التى يواجهونها عند الاختيار بين البدائل المختلفة .
- فصل الموضوعات المتعلقة بالأمن القومى عن الخلافات الموضوعية وفصل النواحى الموضوعية عن المشاعر الشخصية .
- التعامل مع أحسن مايمكنهم الحصول عليه وليس مع أفضل مايتمنونه .
- ممارسة اتخاذ القرار فى ضباب ندرة المعلومات وتضاربها وأنهم مسئولون مسئولية جماعية عن النجاح والفشل .

- تفضيل التدرج أحيانا فى الحصول على الأهداف أفضل من محاولة الحصول عليها مرة واحدة عند عجز الإمكانيات المتاحة أى عليهم أن يقدروا عامل الزمن .
- على الساسة أن يكونوا نهازين للفرص .
- التحرك قطريا مع مراعاة التوازن الكامل بين المتطلبات الإقليمية والنظام العالمى .

٤ ـ الخوف من بعضنا البعض والتنافس على الزعامة بين بعضنا البعض :

المفروض فى أى عمل جماعى أن يلعب اللاعبون مع بعضهم البعض لا أن يلعبوا على بعضهم البعض فالعمل الذى قام به الرئيس العراقى بغزوه للكويت هو من أنواع اللعب الأخير.

والشىء الغريب حقيقة أنه فى أغلب مؤتمرات القمة وكذلك فى أغلب المؤتمرات الفرعية العربية يخرج اللاعبون ليصرحوا أن وجهات النظر متطابقة وهذه التصريحات هى أول خطوة فى مباراة لعب الأعضاء على بعضهم البعض فأى عمل جماعى لايمكن أن يتحقق على أساس من المناورات السياسية غير الصادقة فاختلاف وجهات النظر ليس عيبا ولكنه ضرورة تقتضيها تضارب المصالح وهذه حقيقة لايمكن إنكارها . وتطابق وجهات النظر والحالة هذه من المستحيلات ولذلك فإن الشارع العربى أصبح حذرا من مثل هذه التصرفات ويعتبرها دائما

نذير سوء لأنه لا يجد صدى لهذا التطابق فى وجهات النظر ولا يجد نتيجة ملموسة للاجتماعات والمؤتمرات .

والشيء الغريب أننا لانخشى الأعداء قدر خشيتنا من بعضنا البعض فقد أعلنت إسرائيل ضم القدس والجولان ولم تتحرك القوات العربية لإيقاف هذه الجريمة وقامت إسرائيل بعملية « السلام من أجل الجليل » وغزت جنوب لبنان ووصلت إلى بيروت التى استعصت عليها فقفلت راجعة لتستقر فى جنوب لبنان وتستولى على منابع أنهاره وتأخذ فى تحويل مياهها ـ لرى أراضى الجليل الأعلى بالمياه العربية وقابلت الأنظمة العربية تغيير خرائطنا التى ورثناها عن أجدادنا فى صمت الفلاسفة وتأملاتهم .

وليس معنى هذا أننا نقلل من فعلة وعدوان الرئيس العراقى على الكويت ولكن كل مانعنيه هو أن نوضح أن ردود أفعالنا إزاء التهديدات المختلفة يتم بطريقة انتقائية Selective

وهناك نوع من الخوف لا أظن أن أحدا ناقشه بصراحة من قبل علما بأنه خوف يؤثر تماما على أمننا القومى بل ويعطل مسيرته ويطوقه وهو خوف الدول العربية الصغرى من الدول العربية الكبرى وهذا خوف مشروع يجب مواجهته وعلاجه وقد حدث هذا الأمر فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٧٨٩ حينما أثير فى مؤتمر فيلادلفيا خوف الولايات الصغيرة من أن تطغى عليها الولايات الكبيرة وتخوف الولايات الكبيرة من تحكم الولايات الصغيرة ووجدوا الحل فى

الكونجرس : مجلس النواب يتم التمثيل فيه بممثلين لعدد سكان الولايات ومجلس الشيوخ بعدد متساوى لممثلى الولايات ولانريد الاستطراد فى هذا الموضوع فكل ما يهمنا توضيحه أن هذا الخوف يحتاج إلى مواجهة وإلى علاج خاصة بعد أن اجتاحت الجيوش العراقية دولة صغرى هى الكويت واحتلتها وضمتها بصفتها المحافظة ١٩ من محافظات العراق ! ! فما هو الضمان ؟ الضمان كما سبق أن قلنا هو فى وجود نظام للأمن القومى العربى يواجه أسباب هذا الخوف لأننا مازلنا نعتقد أن هذا الذى حدث كان من المستحيل حدوثه فى ظل نظام أمنى متكامل .

خوف الدول الصغرى هذا أمر واقع ينعكس على الاتجاهات الإستراتيجية لتلك الدول فنجدها من ناحية تتفاهم مع الدول الأجنبية لتساعدها عندما يحدث ماليس فى الحسبان ، وربما تعقد معها إتفاقيات علنية أو سرية ، وربما تنفذ معها خططا لتجهيز مسارح العمليات بالمخازن والمطارات والطرق وأنابيب المياه والموانى حتى تصبح المنطقة جاهزة لاستقبال المساعدة عند الحاجة . وفى نفس الوقت لاتقبل هذه الدول « الخائفة » أو « المتشككة » على أنظمة الأمن العربى بخطوات ثابتة وقلوب مفتوحة لأنها فى قرارة نفسها لا تأتمن تلك الدول التى تسعى لتكون معها نظاما للأمن القومى إذ كيف يمكن للفريسة أن تعقد ترتيبات أمنية مع الصياد ؟! أو هكذا تظن فى قرارة نفسها وفى عقلها الباطن . ويترتب على هذا التخوف تردد كامل فى الإقدام على الاصلاحات الداخلية الواجبة خوفا من القلاقل وكذا الاحتفاظ

بعوائدها النفطية فى البنوك الأجنبية وتفضل الاستثمارات فى المشروعات الأجنبية على المشروعات العربية بل وتجعلها تغطى الفجوة فى قوى البشرية والعمالة الماهرة من عمال مسلمين من غير العرب وكذلك من العمالة الأجنبية .

تداعيات خطيرة يولدها عامل الخوف مما يحتاج إلى مواجهة وعلاج بتأكيد حرص أى نظام إقليمى نرتضيه على احترام الحدود السياسية للدول الأعضاء وعدم التدخل فى شئونها الداخلية وعلى الأمن المتبادل والتعاون بل التكامل فى المجالات المختلفة وان الوحدة بين الدول المتجاورة لا تتم أبدا باستخدام القوة المسلحة ولكن بالإتفاق الشعبى كما حدث في الوحدة بين اليمنيين عام ١٩٩٠ والوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨ وفوق كل ذلك العمل الجاد فى إقامة مظلتنا الكبرى التى نستظل بها ونحترم التزاماتنا فيها ونلجأ إلى ظلها الذى يظللنا ويحمينا .

هذا عن الخوف فماذا عن التنافس على الزعامة ؟

فى إحدى الندوات الهامة التى اعتاد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة إقامتها تحدث أحد الحاضرين العرب عن أن الأمور تغيرت ولم يعد من المناسب أن نتحدث عن « الدولة القاعدة » حينما نعالج موضوعات العمل العربى الجماعى إذا أصبح هناك ـ فى رأيه ـ أكثر من دولة قاعدة فظروف الخمسينيات ليست هى ظروف الثمانينيات ! ! ! واللمز واضح لايحتاج إلى تفسير ... ولم يكن فى نيتى التحدث فى الندوة إذ من عادتى تفضيل

الاستماع ولكننى بعد ماسمعته من الضيف رددت بما لزم وأنا أسترجع المنافسات التى تمت فى الخمسينيات والستينيات والتى تطل برأسها الآن والتى تعطل المسيرة دون مردود إيجابى على العمل العربى الجماعى . والمنافسات ـ ولله الحمد ـ لاتشارك فيها الشعوب ولكن تنفرد بها بعض الأنظمة والقيادات . ومن تجارب التاريخ ومن واقع الجغرافيا ومن دروس « الجيوبوليتكس » يمكننا أن نخرج بحقائق أكيدة :

- إن مصر بموقعها الاستراتيجى الفريد فى « قلب الأرض » مما يمكن أن نطلق عليه عبقرية المكان تفوق أى موقع إستراتيجى فى البلاد العربية .
- مصر دولة برية تمتد بجناحيها فى كل من آسيا وإفريقيا ويمتد عمقها فى القارة الافريقية وهى دولة بحرية تمتد شواطؤها على البحار المفتوحة .
- مصر هى إحدى الدول التى تتحكم فى منطقة خطوط المواصلات لمنابع النفط عن طريق كونها دولة بحر أحمرية وعن طريق تحكمها فى قناة السويس وخط أنابيب عين السخنة على البحر الأحمر والممتد إلى سيدى كرير على البحر المتوسط وهو خط « سوميد » كما سنذكر فيما بعد .
- فى نفس الوقت فهى دولة ذات قاعدة اقتصادية قوية فمواردها تتصف بالدوام والتنوع علاوة على توفر أكبر قاعدة عمالة ماهرة فى الدول النامية على الإطلاق .

من ذلك نعتقد أن أى نظام إقليمى مهما كان مستواه يحتاج إلى تواجد مصر فعن طريقها يمكن أن يفرض السلام أو تعلن الحرب وعلى أى حال فلم لاتضيف العائلة العربية مزاياها وقدراتها إلى بعضها البعض؟ فمزايا البعض إذا أضيفت إلى بعضها تحقق مزايا أكبر للكل ... إنه من المفيد أن نطلق العنان للتنافس القطرى لخدمة القدرة القومية لنكون الدرع الحقيقى الذى يكفل لأمننا القومى المنعة والقوة .

٥ ـ الأمن القومى والتأمين الذاتى :

الأمن القومى لأى دولة هو عبارة عن الاجراءات التى تتخذها الدولة فى حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها فى الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية ويخلط الكثيرون بين الأمن القومى لأى دولة وبين الأمن الوطنى على أساس أن الأمن الوطنى يتعامل مع دولة بعينها أما الأمن القومى فيتعامل مع مجموعة من الدول وهذا فى رأينا غير دقيق فيمكن أن يكون لمصر « أمنها القومى المصرى » وكذلك يمكن أن يكون للدول العربية « أمنها القومى العربى » لأن إطلاق « لفظة الأمن القومى » لايتعلق بعدد الدول التى تشترك فيه ولكنه يتعلق بالمجالات التى يهتم بها حتى ولو كان فى الدولة الواحدة وهى كما سبق أن قلنا المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .. ! إذ لاتعتبر القوة العسكرية هى الوسيلة الوحيدة لتحقيق

الأمن القومى فلا توجد مؤسسة عسكرية صالحة إلا فى ظل نظام سياسى متوازن ونظام اقتصادى عادل ، وعلاقات اجتماعية سليمة وفى غياب هذه الأساسيات يصبح الأمن القومى فى خطر شديد لأنه يكون أمن من ؟ ولمن ؟ وبمن ؟ وضد من ؟ فالأمن الحربى مجاله الاستراتيجية Strategy أما الأمن القومى National Security فمجاله الاستراتيجية العظمى Grand Strategy والأداة الفعالة للأمن الحربى هى الحرب التكنولوجية Technological Warfare أما أداة الأمن القومى فهى حرب التكنولوجيا War of Technology .

إذن ففى ظل التخلخل والفراغ السياسى والاجتماعى لايتحقق الأمن القومى ولا يمكن استعاضته عن طريق القوة العسكرية لأن الأمن القومى يقاس بالقدرة وليس بالقوة ، والقدرة كما قلنا هى مجموع قوى الدولة فى المجالات المختلفة .

أما التأمين الذاتى فهو الإجراءات التى تتخذ للحفاظ على بقاء « نظام سياسى » أو « حاكم » أطول مدة ممكنة كما يحدث عادة فى البلاد العربية إذ تركز الجهود والإمكانيات على تعزيز السلطة القائمة وعدم السماح بتداول السلطة مع الآخرين . وتغليب « التأمين الذاتى » على « الأمن القومى » له ضحاياه وأعنى بالضحايا الوطن والمواطن .

من المعروف أن الدخل القومى لأى دولة يشكل مايمكن تسميته « بالمشكلة الثلاثية » لصاحب القرار Tripple Dilemma إذ عليه أن يحقق التوازن فى الانفاق فى مجالات ثلاثة : نفقات الدفاع

لتحقيق الأمن الحربى ، والنفقات التى ترفع من مستوى المعيشة وقدرة الانتاج ، واخيرا النفقات للإبقاء على النظام فإن تم اهتمام صاحب القرار بالنوع الأخير من الانفاق اختل توازن الأمن القومى اختلالا كاملا « فالتأمين » لايحقق « الأمن القومى » بينما يعتبر « الأمن القومى » هو الضمان الأكبر لتحقيق « التأمين الذاتى » . والأمن القومى هو أمن الدولة بما فيها ومن فيها من حكام ومحكومين ومن حق الشعب أن يطمئن على أمنه القومى الأمر الذى يحتم مناقشة خطط الأمن وترتيباته مناقشة علنية فى المؤسسات الدستورية والشعبية التى يجب إقامتها ومن خلال وسائل الإعلام التى لابد من رفع القيود عنها وأن تكون محل اهتمام مراكز البحوث والمعاهد والجامعات .

إن الخلط بين « الأمن القومى » و « التأمين الذاتى » يحدث فجوة كبيرة فلا يتحقق هذا ولا ذاك والنتيجة الحتمية لهذا الأمر وجود فراغ يدفع بعض الأنظمة العربية إلى دعوة الغير فى خارج المنطقة لبناء القواعد على أرضها سرا أو علانية للحفاظ على أمنها تحت أسماء مختلفة .. مثل التسهيلات ومعاهدات الأمن واتفاقيات الصداقة وهذا الخلط هو الذى يجعل الحجم الهائل لنفقات الدفاع لايضيف شيئا ملموسا إلى القوة العسكرية لدول الثروة أو الثورة على حد سواء لأن توزيع القوات وتعيين القيادات بل ونقل السلاح والتكنولوجيا يتم على أساس تثبيت الحكم وتأمين الحاكم وهنا لايتحقق توازن القوى مع أعدائنا فى المنطقة أو خارجها مهما ارتفعت نفقات الدفاع كما نرى

ونلمس علما بأن توازن القوى هو العمود الفقرى للردع .

٦ ـ توازن القوى والردع :

الردع هو فن استخدام وسائل الحرب أو القتال للحصول على الغرض دون إعلانها أو فن عدم القتال ويهدف الردع إلى منع أى قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو منعها من الإقدام على فعل أو رد فعل إزاء موقف معين وعلى ذلك فالاستراتيجية الرادعة لاتستخدم أسلحتها ويفشل الردع حينما يبدأ القتال .

وممارسة السياسة دون قوة تساندها عبث ووهم وعماد هذه الممارسة هو توازن القوى وهو الحالة التى يتعذر على الإطراف فى ظلها اللجوء إلى استخدام القوة لفض المنازعات وإذا اضطرت إلى ذلك يكون القتال فى أضيق الحدود وإذا ماتحقق التوازن بين الأطراف المتصارعة غالبا مايتحقق الاستقرار فالعامل الأساسى للاستقرار هو القوة لأنها هى التى تحقق الردع . والجانب الذى يكسب معركة توازن القوى يمكنه أن يفرض مايريد ويمنع الطرف الآخر من فعل مالايريده وهو أمر تحاول الدول العربية عبثا الحصول عليه على المستوى القطرى أو المستوى القومى لأن حساب التوازن لايجرى بالأحجام النسبية للقوات المسلحة أو بكميات الأسلحة المتاحة فحسب بل يدخل فى هذه الحسابات عوامل كثيرة مثل الرجال وراء السلاح ونوعية القيادات وتجهيز مسارح العمليات وسيولة تدفق الأسلحة وقطع الغيار من منابعها الأصلية والقدرة على الاستمرار

وكذلك الدخل القومى ومساحة الأرض والعمق المتيسر وعدد السكان وقدرة إدخالهم فى المجهود الحربى والطاقة الإنتاجية والمهارة فى إدارة الأزمات والقدرة على اتخاذ القرار لمواجهة سرعة تحرك الأحداث .... إلخ .

السعودية مثلا من أكثر الدول العربية إنفاقا على استيراد السلاح فعقدت فى الفترة الأخيرة مثلا صفقة أسلحة ضخمة مع الولايات المتحدة قيمتها ٢٠ مليار دولار وكانت قد عقدت مع بريطانيا قبل ذلك اتفاقية « اليمامة ـ ١ » عام ١٩٨٥ لاستيراد معدات دفاع بخمسة مليارات استرلينى ثم صفقة « اليمامة ـ ٢ » عام ١٩٨٨ بعشرة بلايين استرلينى وطريقة الدفع فى الاتفاقيتين هى تسليم السعودية ٥٠٠,٠٠٠ برميل نفط يوميا إلى الحكومة البريطانية وتدفع باقى النفقات عن طريق حساب مصرفى خاص يسلم إلى شركة بريتيش إيروسبيس British Aerospace الشركة المعتمدة من الحكومة البريطانية للإشراف على الصفقة والمفروض أن القدرة العسكرية تتناسب تناسبا طرديا مع حجم استيراد السلاح أى كلما زاد حجم المستورد من معدات الدفاع زادت القوة العسكرية وكان فى الإمكان الدفاع ذاتيا ضد أى تهديدات ولكن من الملاحظ أن السعودية اثناء الحرب العراقية الإيرانية كانت عاجزة عن الدفاع عن نفسها حتى بعد تكوين قوات « درع الجزيرة » ضمن مجلس التعاون الخليجى فتم تكليف الأسطول الأمريكى الموجود دائما فى الخليج بحراسة القوافل بل وافقت الحكومة السعودية على استخدام

طيارين أمريكان للتحليق فى طائرات « الأواكس » التى اشترتها من الحكومة الأمريكية بعد صعوبات جمة شرط أن ترسل المعلومات التى يتم الحصول عليها إلى مركز العمليات الأمريكى أولا حتى يتم فرز المعلومات التى ترسل إلى القيادة السعودية من المعلومات الأخرى المحظورة لأن الشرط الأساسى لعقد هذه الصفقة هو عدم استخدامها ضد إسرائيل وفى الأزمة الحالية أيضا استدعت السعودية قوات أمريكية أجنبية وعربية لتحافظ على أمنها ضد العراق .

ومعنى ذلك أن التهديدات أصبحت أكبر كثيرا من قدرة الدولة الواحدة وهى السعودية رغما عن نفقاتها الضخمة على شئون الدفاع .

ولكن هل زادت القدرة على مواجهة هذه التهديدات فى ظل مجلس التعاون الخليجى أو حتى بعد انشاء قواته للإنتشار السريع وهى قوة « درع الجزيرة . » ؟! لم تتمكن دول هذا المجلس من الاتفاق على الخطط المشتركة لتحقيق أمنها القومى بمواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية وعجزت عن القيام بتعهداتها الخاصة بأمن الخليج أو تنسيق خطط استيراد الأسلحة أو تطوير الصناعات الحربية أو الخطط المشتركة للتدريب وهى الأمور الثلاثة التى وافق عليها وزراء دفاع دول المجلس منذ بداية عام ١٩٨٢ ويتركز نظام الدفاع الجوى لدول المجلس على طائرات الأواكس السعودية التى تعمل بعلاقة وثيقة مع المجهود الحربى الأمريكى كما رأينا وتكتنف الصعوبات الحقيقية قوات « درع الجزيرة » المتمركزة فى « حفار التبين » فى مدينة الملك خالد العسكرية على الحدود الكويتية

وتتكون من لوائين معظمها من السعودية وكتيبتين كويتيتين إحداهما مدرعة بينما تشترك باقى الدول بقوات رمزية وحتى بداية الأزمة الأخيرة عجزت الدول عن تشكيل قيادة عمليات لهذه القوة فهل تخضع القيادة والسيطرة والمواصلات لقائدها الفعلى أم تنتقل القيادة إلى قائد من الدولة التى تتحرك إليها القوة ـ رغما من صغر حجمها وفعاليتها فى حالة العمليات الفعلية لخوف الدول العربية الصغيرة على نفسها من الدولة العربية الكبيرة ! ! ولكن الأخطر من ذلك هو عدم تناسب حجم القوة البشرية الوطنية المتاحة مع حجم التسليح والمعدات الممكن الحصول عليها من المنابع المختلفة أى الفجوة بين الثروة القادرة على استيراد الأسلحة والمعدات والتكنولوجيا وبين القوة البشرية المتاحة لخلق أطقم كافية للعمل على هذه المعدات وهو عيب « خلقى » تغطيه دول الخليج باللجوء إلى مصادر غير وطنية وبذلك أصبح $\frac{1}{6}$ القوات العسكرية فى السعودية غير سعودية وفى عمان نفس النسبة وفى دولة الإمارات $\frac{1}{3}$ القوة العسكرية .. هذه المشكلة لابد من تحجيمها تبعا لبرنامج زمنى إلا إذا كانت السياسة الموضوعة تعتمد على القوى الأجنبية التى تتمتع بتسهيلات علنية وسرية كبيرة تتيح لها القيام بمسئولياتها المتفق عليها من قبل .

والخلل الواضح فى القوة البشرية لدول مجلس التعاون يهدد الأمن القومى لهذه الدول والخلل واضح فى العلاقة الثلاثية بين القوة العاملة ، والسكان ، والدولة مما ينعكس على مدى قوة التكوينات الاجتماعية على مواجهة الاختراق الأجنبى من ناحية وفاعلية وشمول

التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية من ناحية أخرى .

وإذا انتقلنا إلى ميزان القوى على الصعيد القومى نجده مهلهلا عاجزا رغما عن تفوق حجم القوات المسلحة العربية على حجم جيش الدفاع الإسرائيلى ورغما عن التفوق الهائل فى القوة الضاربة العربية من قوات جوية ومدرعة وبحرية على مثيلتها من زاحال والفشل المستمر فى خلق قيادة واحدة أو مشتركة والعجز عن تحديد الاستراتيجيات للعمل العسكرى الواحد أو التدريب المشترك أو تنوع التسليح على المستوى القومى بل يصل العجز فى هذا المجال إلى عدم الاتفاق على من هو العدو ومن هو الصديق ؟ وفى ظل ذلك التخبط يستحيل تصور خطة للأمن القومى العربى .

الخلاصة :

الأزمة الحالية فى الخليج الناتجة من اجتياح العراق للكويت وضمها بالقوة هى نتيجة حتمية لغياب نظام يحقق الأمن القومى العربى سواء من ناحية الاتفاق على فكر معين يحقق ذلك أو من ناحية بناء آلية يتحرك من خلالها هذا الفكر ليحقق الآمال المرجوة . والمسئول الرئيسى عن هذه الفجوة الخطيرة هو غياب القرار السياسى الذى ينفرد به حكامنا من المحيط إلى الخليج نتيجة لعدم الرغبة فى العمل العربى الجماعى وعدم المعرفة بأسس ممارسته على أساس الإرادات الناقصة وأيضا لخوف الدول العربية الصغرى من الدول العربية الكبرى .

وكان من نتيجة ذلك فشلنا فى استغلال إمكانياتنا القطرية الهائلة لبناء « قدرتنا » القومية على أساس ملئ الفجوات القطرية عن طريق تعزيز الإرادة العربية الشاملة لأن الصراع هو صراع إرادات قبل كل شيء عموده الفقرى تحقيق توازن القوى حيث ان التحرك السياسى دون قوة رادعة هو مجرد وهم فى الغابة الكبرى التى نعيش فيها .

وقد فشلت الجهود العربية ـ نتيجة لغياب القرار السياسى ـ فى تحقيق توازن القوى على مستوى الأقطار أو على المستوى تحت القومى أو الجهوى أو على المستوى القومى بالرغم من التفوق الأكيد فى امتلاك وسائل الدفاع فكما أننا لم نستفد من امكانياتنا الهائلة فى بناء قدرتنا الشاملة للتغلب على التحديات الداخلية فإننا عجزنا عن تجميع إمكانياتنا الدفاعية لتكوين قوة رادعة تمنع عنا التهديدات الخارجية التى تجتاحنا من أكثر من اتجاه .

والمسئول الأساسى عن ذلك هو غياب القرار السياسى واتباع اسلوب المناورة والمداورة بحيث أصبحنا نلعب على بعضنا البعض بدلا من أن نلعب مع بعضنا البعض .

الفصل الثانى

حقائق جيوبوليتيكية وإستراتيجية

أنصاف الحروب ـ الفجوات المركبة ـ الكتلة الاستراتيجية الواحدة ـ استراتيجية الأنابيب ـ سوق الأسلحة النادرة ـ التهديدات ـ الخلاصة

الفصل الثانى

حقائق جيوبوليتيكية وإستراتيجية

بالرغم من التشتت العربى ، والفشل المستمر فى إقامة نظام فعال يحقق الأمن القومى العربى بسبب غياب القرار السياسى للملوك والرؤساء لعدم الرغبة فى العمل العربى الجماعى ولعدم اتباعهم قواعد ممارسة هذا العمل فإن الواقع العربى ـ ليس فقط لخلفياته التاريخية ولكن لواقعه الجغرافى الاستراتيجى أيضا ـ يحتم عليهم إعادة النظر فى مواقفهم فلا بديل لنا إلا بأن نضع أيدينا فى أيدى بعضنا لتحقيق مصالحنا المشتركة فممارسة العمل السياسى يستبعد العوامل العاطفية من صداقة وعداوة وحب وكراهية لتقصر تعاملها على أساس المصالح التى وان شكلت عاملا جوهريا للتعاون المشترك إلا أنها فى بعض الأحيان تصبح عاملا للخلاف والتناقض نظرا لطبيعتها المتغيرة فلا يوجد شىء ثابت فى السياسة حتى المصالح التى تتغير بين وقت وآخر فعدو اليوم هو صديق الغد وصديق اليوم قد يصبح عدو الغد فكل شىء متغير ماعدا العوامل الجغرافية . ولذلك فإنه عند الحديث عن الأمن القومى نتعامل دائما مع الخريطة والأمر الواقع على الأرض ومع ماهو كائن وليس

ماينبغى أن يكون وهذا لايعنى الخضوع إلى الظروف غير الملائمة بل علينا رفضها والعمل على تغييرها لتتواءم مع مصالحنا فالظروف لاتصنع ولاتشكل الأمة ولكن الأمة هى التى تشكل ظروفها وتتحكم فيها .

المهم توفر النوايا الطيبة ، وإعمال القرار السياسى وبعد ذلك لكل مشكلة حلا .

١ ـ أنصاف الحروب :

نحن الآن نعيش عصر أنصاف الحروب ولذلك نجد أن استراتيجية الحربين ونصف : حرب ضد حلف وارسو ، وحرب ضد الصين ، ونصف حرب لمواجهة نزاع إقليمى محدود . وبين استراتيجية الحرب ونصف : حرب ضد دول حلف وارسو ، ونصف حرب لمواجهة نزاع محدود فى أى مكان آخر وذلك بعد عودة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الصين الشعبية أيام الرئيس ريتشارد نكسون . إلا أنه بعد « البيروسترويكا » التى يخوض تحدياتها الآن الرئيس ميخائيل جورباتشوف وجدت قيادة القوات المسلحة الأمريكية نفسها أمام سؤال صعب من الضرورى الإجابة عنه . فمن هو العدو الذى يشكل أكثر التهديدات احتمالا أمام القوات الأمريكية ؟ وقد حدد التقرير الذى وصفته رئاسة الأركان المشتركة تلك التهديدات الأكثر احتمالا للمصالح الأمريكية فى النزاعات المحدودة المحلية « فالأمن القومى الأمريكى مهدد بالاضطرابات السياسية والاقتصادية فى العالم الثالث بنفس القدر الذى

تهدده به أى حرب مفترضة بين الشرق والغرب فى أوروبا » والولايات المتحدة تعتقد ـ كما جاء فى « كتاب ١٩٩٩ ـ نصر بلا حرب لريتشارد نكسون » أن النظام العالمى الجديد يعتمد على السلام الواقعى Real Peace الذى لايعنى اختفاء التناقضات والمنازعات ولكن يعنى وجودها مع محاولة تطويقها والتغلب عليها بالوسائل المتعددة للصراع عدا استخدام القوات المسلحة لأن السلام الكامل Perfect Peace هو مجرد وهم Illusion . وفى ضوء هذه الاستراتيجية أصبح على القوات الأمريكية أن تنتقل إلى أماكن النزاعات التى تهدد مصالحها إذ تعتمد الولايات المتحدة دائما على استخدام القوة فى ممارسة السياسة خاصة بعد أن أصبحت القوة الأعظم الوحيدة فى الكوكب الذى نعيش فيه .

وماحدث فى الخليج مؤخرا يهدد المصالح الأمريكية ويعتبر أكبر تحد للنظام العالمى الجديد وقد عشنا هذه الأزمة ورأينا أن عاملى الوقت والمسافة لعبا دورا هاما فى إدارة الأزمة والمنطقة بعيدة عن مراكز حشد القوات الأمريكية فى الولايات المتحدة وأوروبا وفى قاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى ورأينا كيف أن القدرة المحدودة للولايات المتحدة على حشد قواتها ـ والناتجة عن عدم توفر وسائل النقل وبعد المسافات ـ لعبت دورا هاما فى تطور الأزمة وفى اتخاذ قرار الحرب والسلام وعلينا أن نتمعن فى بعض الأرقام والاحصائيات حتى نرى تأثير هذا العامل على الأحداث والقرارات .

فمثلا تحتاج الفرقة ٨٢ المنقولة جوا إلى ٣ أسابيع لتنتقل إلى منطقة

الخليج بالرغم من أنه يمكن نقل إحدى كتائبها جوا فى ٤٨ ساعة إلى منطقة الأزمة وتحتاج أى فرقة لنقلها بواسطة وسائل النقل البحرى إلى ٥ أسابيع وتقطع سفن الشحن طراز إس ـ إل ٧ SL - 7 المسافة من موانى الساحل الشرقى للولايات المتحدة إلى موانى الخليج إلى ١١ يوما إذا مرت خلال قناة السويس وإلى ١٩ يوما إذا دارت حول رأس الرجاء الصالح ويضاف إلى هذه المدة ٦ أيام الشحن فى موانى الولايات المتحدة ، ٧ أيام للتفريغ فى موانى الخليج بافتراض أن المهمات والمعدات سبق تشوينها فى موانى الشحن ونقل القوات الخفيفة لايسبب مشكلة حقيقية أما نقل المعدات الثقيلة فيجب نقلها بحرا مما يحتاج إلى شهور ثلاثة على الأقل لنقل بعض الفرق وتبعا لاحصائيات البنتاجون فإنه منذ بداية ١٩٨٨ يمكن نقل ٥ فرق فى خمسة أسابيع وقد وجد أنه لنقل لواء من مشاة البحرية مكون من ٣٨٠٠ فرد من قاعدة ديبجو جارسيا على بعد ٢٠٠٠ ميل من الخليج فإن الأمر يحتاج إلى ٤ أيام مع عدم حساب الوقت اللازم لاستعداد القوات والشحن والتفريغ .

ويوضع فى الاعتبار أيضا التكديسات الخاصة بالإعاشة فى الأماكن الجديدة للقوات مع تذكر أن فرقتين تعدادهما ٣٢,٠٠٠ فرد تحتاجان يوميا إلى ٢٢١٠ أطنان للإعاشة وهذه تحتاج إلى ١٠٠ طائرة سى ـ ١٣٠ C 130 يوميا لأن حمولة الطائرة ٢٠ طنًا ولذلك لابد من تعزيز النقل جوا بواسطة النقل بحرا ومن أهم المشاكل مشكلة التموين بوقود الطائرات فالكمية اللازمة لتشغيل جناح طائرات ف ـ ١٥ لمدة

٣٠ يومًا هي ١٠ مليون جالون فإذا نقلت الكميات بناقلات النفط فإنها سوف تستهلك فى تحركها وقوداً أكثر مما تحمله علاوة على أنها تحتاج من ٢٤ إلى ٣٦ يومًا لنقلها إلى مطاراتها الجديدة (الرقم الأخير فى حالة قفل قناة السويس والالتفاف حول رأس الرجاء الصالح) .

هذا علاوة على ضرورة تجهيز الموانى والمطارات فى المنطقة مثل موانى الخليج والقرن الافريقى ومطارات تركيا مثل إسرائيل ومطارات السعودية فى الظهران ومدينة الملك خالد العسكرية والرياض .

هذا العامل الجيوبوليتكى وربط النزاعات الإقليمية بالمصالح الأمريكية بوجه خاص والأوروبية بوجه عام جعل وزير الخارجية جيمس بيكر وسط إلتهاب الأزمة ينادى بنظام إقليمى جديد وهو يقصد بذلك نظاما يتغلب على صعوبات عوامل الوقت والمسافة والتواجد المعلن المسبق لأن التواجد كان موجودا دون إعلان وترتيبات استقبال القوات من إعداد المطارات والموانى والطرق وأماكن الإيواء كانت موجودة تبعا لاتفاقيات معلنة أو غير معلنة ولذلك - كما لمسنا أثناء الأزمة . فإن الحشود وجدت مطاراتها وموانيها وثكناتها ومراكز قياداتها وكل تسهيلاتها جاهزة إذ كانت معدة من قبل ... ولذلك فإنه بالرغم من التصريحات الرسمية العديدة التى نشرت مؤخرا والتى أكدت على أن يكون النظام الأمنى العربى عربيا إلا أن الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بمواجهة « أنصاف الحروب » ستجد لها مكانا لأسباب أخرى كثيرة أهمها الرغبة المشتركة بين الاستراتيجية الأمريكية والرغبات المحلية .

٢ ـ الفجوات المركبة :

تعتبر البلاد العربية من أكبر دول العالم من ناحية إمتداد س
على البحر المتوسط والبحر الأحمر والبحر العربى وخليج عمان ثم
العربى ولكن يتناقض مع هذه الميزة الفريدة عدم توفر قوات
معقولة تتناسب مع امتداد سواحلها ولا توجد لها فى نفس
استراتيجية متفق عليها لأمن البحر المتوسط أو البحر الأحمر أو
العربى . وعلى امتداد هذه السواحل توجد بوابات رئيسية الم
تحكم العرب فيها الأمر الذى يخالف الواقع . فهناك بوابتا جبل
وقناة السويس على البحر المتوسط وبوابتا خليج العقبة عند
تيران وصنافر وباب المندب أو باب الدموع فى البحر الأحمر ·
مضيق هرمز التى تتحكم فى الملاحة فى الخليج العربى . وعلى طو
السواحل أيضا توجد « نقط شائكة » تشكل عاملا حاسما فى
الاستراتيجيات وتحديد التهديدات فيطل على الخليج العربى
مجموعات متنافرة وهى مجموعة دول المجلس الخليجى والعراق ،
وقد تقاتل الأخيران لمدة ثمانى سنوات تقدم العراق بعدها إلى
بمبادرة سلام تسلم بشروطها كاملة بعد قيامه باحتلال إحدى دول
الخليجى التى تشعر دائما بالحذر والقلق من جارتها ولذلك
إستراتيجيتها الحقيقية غير المعلنة تبنى على أساس أن الجارتين تن
التهديد الرئيسى لأمنها القومى .

وفى البحر الأحمر نجد أن إسرائيل والحبشة دولتان بحر أحـ

إلى جانب الدول العربية البحر أحمرية الأخرى وتشكل إسرائيل تهديدا أكيدا للدول العربية بنسب متفاوته وتشكل الحبشة تهديدًا لبعض الدول العربية دون غيرها أما فى البحر المتوسط فلا توجد تهديدات بالمعنى المفهوم إلا سيطرة دول الناتو عليه سيطرة فعلية ولذلك فأغلب الدول العربية هناك تتجه إلى تعزيز روابطها الاقتصادية مع دول المجموعة الأوروبية عن طريق المشروعات المشتركة والتبادل التجارى والاتفاقيات للدول ذات الأفضلية وكذلك خط الغاز الطبيعى الممتد من الحقول الجزائرية فى حاسى مسعود عبر البحر المتوسط إلى روما ثم إلى بعض البلاد الأوروبية وكان الخط قد تم إنشاؤه لمواجهة خط الغاز الطبيعى «سيبريا» الذى كان الاتحاد السوفيتى قد أنشأه قبل البيروسترويكا لربط الدول الغربية الأوروبية معه اقتصاديا تمهيدا لانشاء البيت الأوروبى .

وبعرض الساحة العربية توجد نقاط ملتهبة ففى منطقة الخليج مثلا نجد أن دول مجلس التعاون الخليجى فى مركز دائرة الأزمات وليس فى قوس الأزمات كما أسماه زبينيو بتركينسيكى مستشار الأمن القومى للرئيس جيمى كارتر وقد أصبح هذا المركز ملتهبا بعد احتلال العراق للكويت يلف من حوله محيط دائرة تقع عليه نقاط ملتهبة تحتاج إلى من يطفؤها : الصراع العراقى الإيرانى بالرغم من توقف القتال والاتفاق الأخير بين الدولتين إذ أنه إتفاق يعبر عن توازن القوى وليس عن توازن المصالح المبنى على الاقتناع المشترك .

ـ الاستقرار المهتز فى لبنان رغما عن بعض الشواهد الإيجابية .
ـ الصراع العربى الإسرائيلى الذى تتراجع أسبقيته يوما بعد يوم والذى لا يريد بعض القادة العرب الربط بينه وبين مايحدث فى الخليج تبعا لنظرية الترابط Linkage
ـ الحرب الانفصالية فى جنوب السودان .

وسط إلتهاب المنطقة تجد دول مجلس التعاون الخليجى نفسها أمام معضلة حقيقية تتمثل فى فجوتين : الفجوة الأولى وهى الفجوة بين توفر الثروة والقدرة على شراء معدات وأسلحة الدفاع ، وبين ندرة القوة البشرية لبناء قوة دفاع ذات حجم مؤثر. والفجوة الثانية وهى الأكبر وتتمثل فى أهمية الموقع من الناحية الجيوبولسكية للمصالح الإقليمية والعالمية وعدم توفر الامكانيات الدفاعية الذاتية لدى دول مجلس التعاون الخليجى فى مواجهة التفوق العسكرى الواضح لدولتى الجوار وهما العراق وإيران أو المطالب العالمية وخاصة الأمريكية ولمواجهة هذه المعضلة كان هناك أمام أصحاب القرار فى أعضاء المجلس الخليجى عدة خيارات :

الخيار الأول :

ملئ الفجوة ذاتيا عن طريق تعزيز الدفاع الذاتى فأنشأت قوات درع الجزيرة التى سبق الحديث عنها والتى كان من المعروف عجزها ـ حتى قبل الأزمة الأخيرة ـ عن مواجهتها لأى نوع من التهديدات وفى الوقت نفسه قيامها بالانفاق الضخم على شراء معدات الدفاع دون أن

يضيف هذا شيئا كبيرًا إلى القدرة الدفاعية الحقيقية للمجلس . (انظر الجدول ١)

ويوضح الجدول المعادلة الصعبة لهذا الخيار : دخل قومى مرتفع + نفقات دفاع مرتفعة مع ندرة خطيرة فى عدد السكان = قوة دفاعية متآكلة

الخيار الثانى :

ملئ الفجوة عربيا سواء فى نطاق الجامعة العربية أو خارجها إلا أن هذا الخيار ـ حتى الآن مجرد وهم فى الظروف المؤسفة التى تمر بها الجامعة العربية وفى ظل مجلس الدفاع المشترك المعطل والتجارب غير المشجعة للقيادات المشتركة التى بذلت الجهود لإقامتها دون جدوى . ومن المفارقات الغريبة للتجربة التى مرت بها البلاد العربية فى الأزمة الأخيرة أنه سمح لقوات عربية بالتمركز على أراضى دول المجلس الأمر الذى كان يعتبر من المستحيلات قبل الأزمة وأنشئت القيادات المشتركة بين الجيوش العربية المتعددة فارتضت أن تعمل تحت القيادة السعودية وبين القوات العربية والأجنبية فارتضت أن تعمل تحت القيادة الأمريكية وأصبحت القوات تقوم بتدريبات ومناورات مشتركة دون صعوبات أو عوائق وهى تواجه القوات العراقية المعتدية على الكويت فى حين أنها فشلت فى القيام بذلك لمواجهة العدوان الإسرائيلى وهو يبتلع فلسطين فيستولى على أرضها ويطرد أهلها ! ! !

الجدول (١)

القوة العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨٩

اسم الدولة	الدخل القومى(١)	عدد السكان	نفقات الدفاع	قوة الدفاع بالفرد	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية
البحرين	٢ر١٩١	٤٥٨ر٠٠٠ (٢)	١٩٢٨٨٣ م	٣٣٥٠ فرد	لواء واحد (٢ كتيبة مشاة + ك دبابات) جماعة سيارات مصفحة	٦٠٠ فرد (٦ زورق)	١٢ طائرة ف ـ ٥
الكويت	٢٠ر٠٧١	٢ر٠٣٩ر٠٠٠ (٣)	١ر٥٥٦ ب	٢٠٣٠٠	٢ لواء مدرع + لواء ميكانيكى + لواء مدفعية	٢١٠٠ فرد (٢٣ زورق)	٣٦ مقاتلة ١٨ هليكوبتر
عمان	٦ر٣٧	١ر٤٧٢ر٩٠٠ (٤)	١ر٣٢٦ ب	٢٥٥٠٠	رئاسة فرقة ورئاسة لواء + الاى مدرع ، ٢ الاى مدفعية ، ألاى أسطورة	٢٥٠٠ فرد (١٢ زورق)	٦٣ طائرة قتال
قطر	٤ر٦٧	٣٩٧ر٠٠٠ (٥)	٤ر٦٧ ب	٦٠٠٠	لواء حرس ملكى ، كتيبة دبابات ، ٣ كتيبة ميكانيكية	٧٠٠ فرد (٩ زورق)	١٣ طائرة قتال، ٢٠ هليكوبتر
السعودية	٧٣ر٣٨٥	١٣ر٤٨٩ر٠٠٠ (٦)	١٤ر٦٩ ب	٣٨ر٠٠٠	٢ لواء مدرع + ٤ لواء ميكانيكى + لواء مشاة + لواء حرس	٧٢٠٠ (١٣ زورق + ٨ فرقاطة)	٢٠ طائرة تورنادو

(١) مليار دولار (٢) منهم ١٥٥ر٠٠٠ جنسيات أخرى (٣) منهم ١ر١ مليون جنسيات أخرى

(٤) الجنسيات الأخرى غير محددة (٥) منهم ٢٠٠ر٠٠٠ جنسيات أخرى (٦) منهم ٥ مليون جنسيات أخرى

المصدر : التوازن الاستراتيجى ـ معهد الدراسات الاستراتيجية ـ لندن

ودول مجلس التعاون مسئولة مع غيرها من الدول العربية الأخرى عن النتائج التى وصلنا إليها لأنها وهى دول عربية صغيرة كانت ومازالت تخشى الدول العربية الكبيرة . ثم كانت دول مجلس التعاون هى التى اتخذت المبادرة فى انشاء المظلات الصغيرة (المجلس الخليجى) لتتباعد عن المظلة الكبرى وهى الجامعة العربية وتسابقت الدول العربية ليصبح لدينا المجلس الرباعى والخماسى والسداسى إلى جانب الجامعة العربية التى مازالت لاتجد لها مقرا يتفق عليه الجميع .

الخيـار الثـالث :

ملئ الفجوة بقوات وأفراد إسلامية غير عربية وكما سبق القول فإن $\frac{١}{٦}$ القوات العسكرية السعودية والقوات العمانية ، $\frac{١}{٣}$ قوات دولة الإمارات من جنسيات إسلامية غير عربية .

والخلل الواضح فى تركيبة القوة البشرية فى دول مجلس التعاون الخليجى لاينعكس على الأمن العسكرى لهذه الدول فقط ولكن ينعكس على الأمن القومى لها بشكل حاد من زاويتين : مدى قوة التكوينات الاجتماعية على مواجهة الاختراق الأجنبى من ناحية وفاعلية وشمول التنسيق والعلاقات المصلحية بين البلدان العربية من ناحية أخرى . ويمكن إجمال سلبيات هذا الوضع من ناحية الأمن القومى فى سلبيات ثلاثة :

١ ـ ارتفاع نسبة العمالة غير الوطنية إلى نسبة العمالة الوطنية فقد كانت

العمالة غير الوطنية عام ١٩٨٠ تبلغ ٩ أمثال العمالة الوطنية وهبطت إلى ٨,٥ مثل عام ١٩٨٥ .

٢ ـ ارتفاع نسبة العمالة غير العربية ضمن العمالة غير الوطنية مما يهدد الهوية العربية لهذه المناطق وقدرتها من ناحيتى التنمية والدفاع فقد كان الأسيويون عام ١٩٨٠ نسبة ٦٩,١٪ والعرب ١٨,٤٪ .

٣ ـ تركيز القوة العاملة الوافدة فى قطاعى الصناعة والزراعة وهذا يؤدى إلى سلبيات واضحة فى القدرات الاستراتيجية لهذه الدول فما كان يعرف فى الماضى بالنشاط الأصيل للأهالى أصبح الآن فى مجال نشاط العمالة الوافدة وإذا كان مجمل العمالة الآسيوية مرتبطا بعقود جماعية مع الشركات متعددة الجنسية يمكن إستنتاج مدى ارتباط النشاط الإقتصادى المحلى باستراتيجيات تلك الشركات .

إن تزايد أعداد الأسيويين وانفصالهم السكانى والاجتماعى عن التكتل العربى يزيد من احتمالات سيطرة قلة من السكان منفصلة إثنيًا عن معظم عناصر السكان وينقسم المجتمع إلى مجتمعات ثلاثة منفصلة بدرجة أو أخرى :

مجتمع المواطنين
مجتمع العمالة العربية
مجتمع العمالة الآسيوية

فما هو الضمان إلى عدم تطور العلاقة بين هذه المجتمعات إلى علاقات صراعية فى المستقبل ؟

الخيار الرابع :

ملئ الفجوة بالقوات الأمريكية عن طريق إتفاقيات معلنة أو غير معلنة مع أقل تواجد ممكن لهذه القوات تجنبا لإثارة المشاعر الوطنية مع إعداد مسرح العمليات بحيث يكون صالحا لاستقبال القوات عند الحاجة . ويبدو أن هذا البديل سوف يترسخ على ضوء الأزمة الأخيرة خاصة فى غياب نظام إقليمى عربى يهدف إلى ضمان الأمن القومى لهذه الدول وقد يدخل على هذا البديل تعديلات بناء على التجربة الأخيرة .

(أ) تكثيف التواجد الأجنبى مع التوسع فى تخزين وتشوين المعدات والأسلحة والمهمات والذخائر فى مخازن خاصة بالسعودية والإمارات* .

(ب) قيام دول المجلس بدفع نفقات هذا التواجد والانشاءات التى تلزم وقت السلم أو الحرب للمساعدة فى انتشار القوات الأمريكية فى المستقبل .

هذه الاستراتيجية كانت تنفذ من قبل ولكن بطريقة مستترة خوفا من إثارة المشاعر الوطنية ولكن سوف يتغير الوضع بعد انتهاء الأزمة لتصبح استراتيجية معلنة إلا إذا وجد البديل العربى .

(*) تقارير استماع لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس تنص صراحة على أن السعودية رغما عن أنها لا تملك إلا جناح من طائرات ف ـ ١٥ F-15 إلا أن سلاح الجو الملكى السعودى قام بشراء معدات لصيانة أربعة أجنحة لتشويها لطائرات أمريكية تحشد فى السعودية عند الحاجة لتسهيل عمليات الحشد .

ولابد أن يضع مخططو الاستراتيجية العربية وأصحاب القرار هذا الأمر فى الاعتبار وهم يخططون لما بعد الأزمة لأن البديل الرابع أصبح الخيار المطروح بشكل جاد لدرجة أننا نعتقد أن أى تواجد عربى شكلى فى مسارح العمليات سوف يكون ستارا لهذه الاستراتيجية وبذلك بدلا من أن تجذب الدول التى تعتمد فى استراتيجيتها على جهود الدفاع الذاتية الآخرين إليها نجد أن العكس ربما يحدث فتجذب الدول التى لاتؤمن بالدفاع الذاتى أو الدفاع العربى الآخرين ! ! !

٣ ـ الكتلة الاستراتيجية الواحدة :

تشكل البلاد العربية كتلة استراتيجية واحدة كان المفروض ان تحقق أمنها القومى فى ظل مظلة كبيرة واحدة وبعد أن شارك كل الملوك والرؤساء فى ملئ مظلتهم بالثقوب وعجزهم أو عدم رغبتهم فى رتقها سارعوا إلى بناء مظلات صغيرة لا إرادة لها كما ثبت فى الأزمة الأخيرة ولكن أسفرت الأزمة علاوة على ذلك عن وجود فجوة كبيرة داخل الساحة العربية فقد ظل مجلس التعاون الخليجى متماسكا على الأقل من الناحية التنظيمية ، وظل المجلس المغاربى متماسكا على الأقل من الناحية التنظيمية أيضا . إلا أن بناءين عربيين ـ رغما عن ضعف أساسهما وبنيتهما ـ سقطا على رءوس الجميع وهما الجامعة العربية التى تعمل دون أمين لها وتجتمع بأنصاف اعضائها وتتفرق مبانيها فى حالة تشتت واضحة لعدم الاتفاق على مكان وجودها وكذلك مجلس التعاون العربى أو المجلس

الرباعى الذى تلاشى بفعل الأحداث ومعنى ذلك من ناحية الأمن القومى أن البلاد العربية تعمل فى ساحة بلا سقف لغياب المظلة الكبرى وقلب المنطقة مفتت مشكلا فجوة كبرى ضمن التنظيم الخاص بالأمن القومى العربى على الأقل من الناحية الشكلية كما يظهر فى الشكل (١) .

وأصبح جناحا الوطن العربى متماسكين ظاهريا وأما القلب فمنقسم على نفسه غير صالح للعمل علما بأن هذا القلب به أكبر البلاد العربية من ناحية المساحة والقوة البشرية والقوة العسكرية وأكثرها من ناحية مصادر القدرة الأخرى وعلما بأن هذا القلب يقع تحت أكثر من تهديد لأمننا القومى متمثلا فى إسرائيل والاحتلال العراقى للكويت والحركة الإنفصالية فى السودان وعلما بأن هذا القلب محاط بدول الجوار الجغرافى التى تتعارض مصالحنا معها وهما إيران وتركيا .

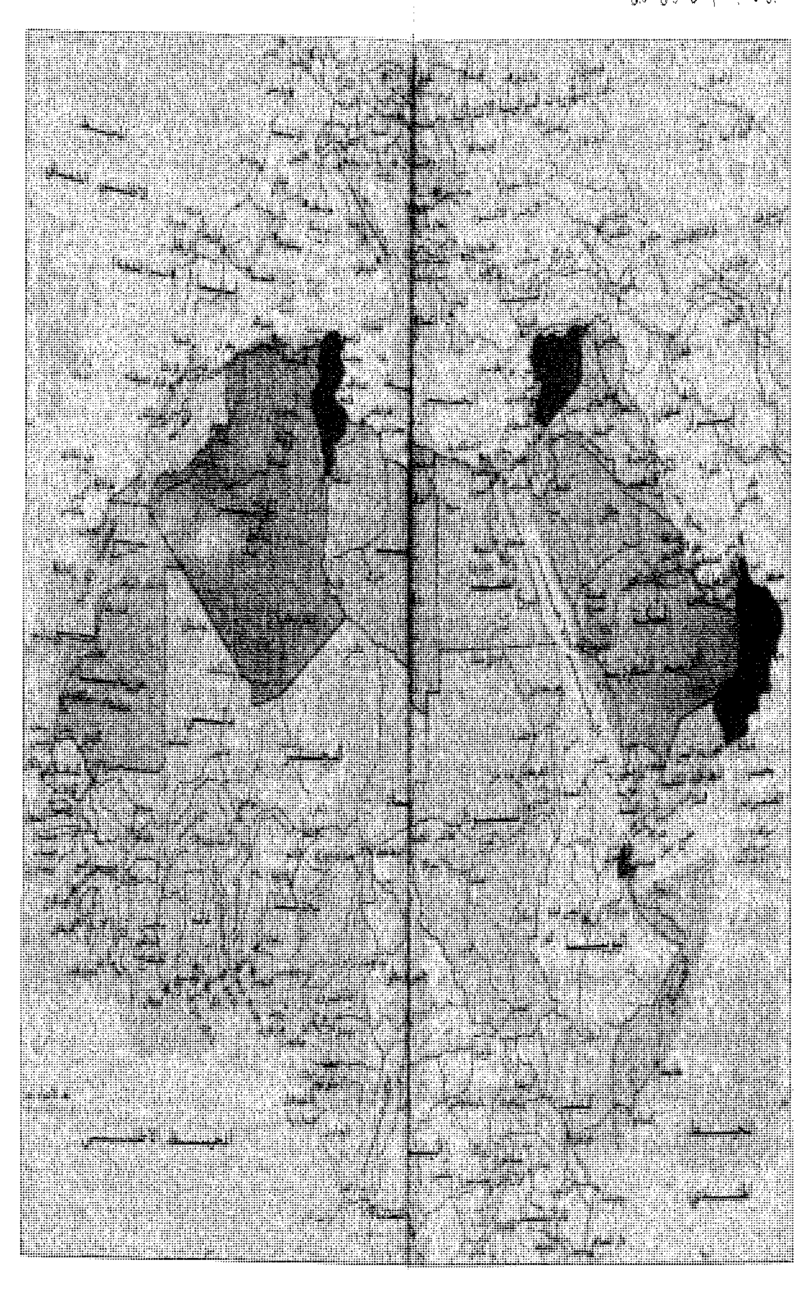
إن هذا الفراغ فى قلب الكتلة الاستراتيجية العربية يمثل شقا خطيرا لابد من علاجه .

وتشكل دول المجلس الخليجى كتلة استراتيجية أخرى مع غيرها من البلاد العربية تحد شرقا بالعراق والخليج العربى وغربا بالبحر الأحمر ووادى النيل وشمالا بالبحر المتوسط وجنوبا ببحر العرب وهذه الكتلة تضم منابع النفط فى الشرق وخطوط مواصلات نقل النفط فى الجنوب والغرب والشمال ولايمكن الفصل بين المنابع وخطوط مواصلاتها لأن تأمين المنبع مع تعرض وانكشاف خطوط المواصلات استراتيجية فاشلة لأنها استراتيجية ناقصة غير متكاملة علاوة على أن هذه الكتلة تتحكم

فيها مانسميه « بترويكا المضايق » ... هرمز ، باب المندب ، وقناة السويس وخطوط الملاحة المتجهة من الخليج إلى الشرق الأقصى واليابان كذا المتجهة إلى شرق وغرب إفريقيا يتحكم فيها مضيق هرمز بينما يتحكم فى خطوط الملاحة المتجهة إلى أوروبا عبر البحر الأحمر لقصر مسافتها وانخفاض تكاليف نقلها المضايق الثلاثة ومعنى ذلك أن قطع خطوط المواصلات فى أى جزء من أجزائها ـ وهذا سهل جداً لأن منطقة خطوط المواصلات منطقة هشة دائما ـ لا يقطع فقط تدفق النفط عبر خطوط المواصلات بل يعنى فى نفس الوقت قطعه من المنبع أى الإنتاج كما يحدث الآن بعد الحصار المفروض على العراق لأنه حصار مفروض على النقل أى خطوط المواصلات فيمكن للعراق أن ينتج مايشاء من منابعه ولكن كيف ينقلها عبر خطوط المواصلات ؟ تماما كما حدث لمحمد مصدق فى إيران . وبالمثل فإن قطع النفط من المنبع أى الإنتاج يؤثر فى حجم الملاحة عبر خطوط المواصلات أى النقل كما يظهر الآن فى العبور فى قناة السويس أو خط سوميد ومعنى ذلك أن دول إنتاج النفط فى قارب واحد مع الدول التى يعبر فيها سواء عن طريق الناقلات أو عن طريق مايعرف باستراتيجية الأنابيب . ولابد أن يوزع عائد النفط بين دول الإنتاج ودول العبور .

الشكل (١)

فجوة في قلب نظام الأمن القومي العربي



٤ ـ استراتيجية الأنابيب :

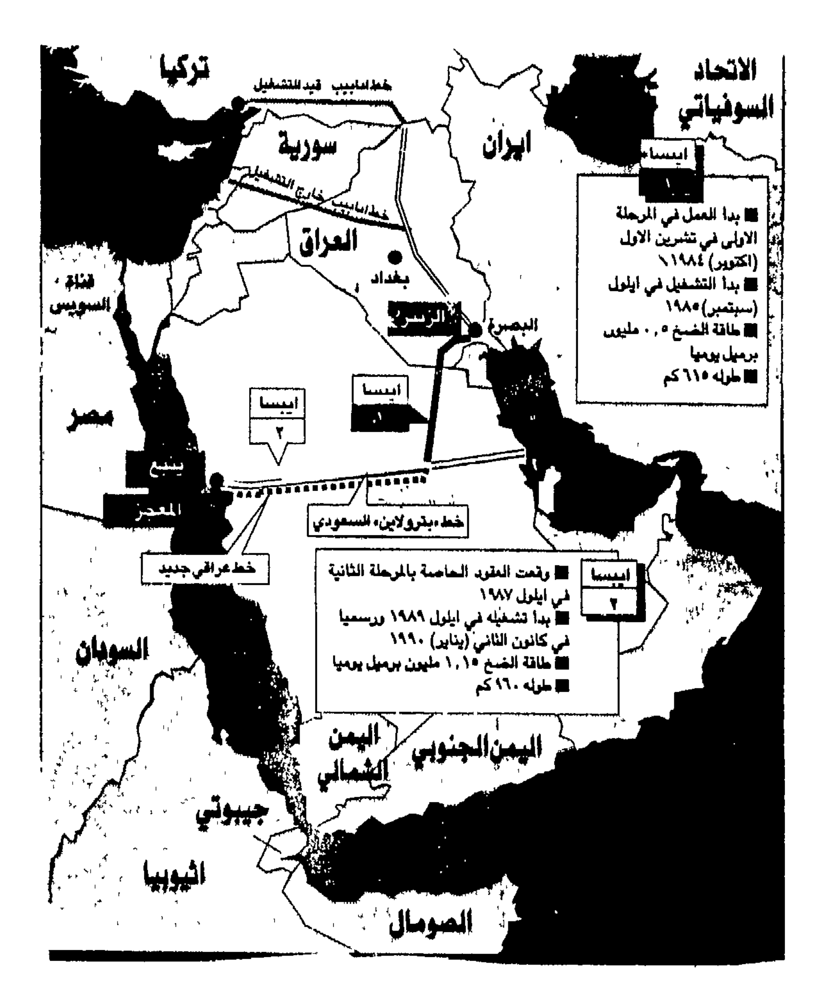
زادت أهمية البحر الأحمر كخط مواصلات لبترول الخليج نتيجة للتهديد الإيرانى لحرية الملاحة فى الخليج عبر مضيق هرمز سواء باستخدام القوات الجوية أو البحرية أو الصواريخ ونتيجة لذلك مدت السعودية خط أنابيب لنقل البترول عبر شبه الجزيرة غربا إلى ينبع على البحر الأحمر وهو مايعرف « بخط بترولاين السعودى » .

وللخلافات السورية العراقية قامت سوريا بقفل خط الأنابيب العراقى الذى ينقل بترول الحقول الشمالية فى العراق إلى البحر المتوسط وقامت إيران بضرب الناقلات العراقية والعربية الأمر الذى جعل العراق يفكر فى نقل النفط عبر الأراضى السعودية إلى البحر الأحمر وعبر تركيا إلى البحر المتوسط (الشكل ٢) وقد تم تنفيذ الخط العراقى على مرحلتين استمرتا ٥ سنوات وقد استغرق تنفيذ المرحلة الأولى « إيبسا ١ »* أقل من عام وتضمنت إقامة محطة ضخ رئيسية فى منطقة الزبير ومد أنبوب بطول ٦١٥ كم إلى محطة الضخ الثالثة على خط « بترولاين السعودى » الذى ينقل النفط السعودى من الخليج شرقا إلى البحر الأحمر غربا بالقرب من منطقة الوسيع على بعد ١٠٠ كم شمال الرياض وأقيمت التجهيزات والخزانات لضخ النفط العراقى على دفعات عبر الأنبوب السعودى وفى أواخر عام ١٩٨٧ بدأ تنفيذ المرحلة الثانية « إيبسا ٢ » بمد خط أنابيب فى

(*) إيبسا مقتبسة عن الإنجليزية Iraqi Pipeline Via Saudi Arabia (IPSA)

الشكل (٢)

إستراتيجية الانابيب



منطقة الوسيع إلى رأس المعجز جنوب ميناء ينبع بطول ٩٦٠ كم وبقطر ٥٦ بوصة ثم إقامة ٦٠ محطات ضخ وميناء برى وبحرى فى المعجز وتبلغ طاقة هذا الخط ١.١٥ مليون برميل يوميا و يبلغ طول الخط الذى وصلت تكاليفه الإجمالية ٢,٧ بليون دولار بطول ١٥٧٥ كم .

وفى نفس الوقت تم إنشاء أنبوبين لنقل البترول العراقى عبر تركيا وبذلك ومن الناحية الاستراتيجية البحتة أصبحت تركيا مسيطرة على العراق من ناحية مياه الفرات المتجهة جنوبا من تركيا إلى العراق وجزء كبير من النفط المتجه شمالا من العراق إلى تركيا .

وفى نفس الوقت مدت اليمن أنبوبا للنفط إلى ميناء رأس عيسى جنوب الحديدة على البحر الأحمر .

وأعلنت إيران عن مشروع جديد لمد خط أنابيب بطول ٣٣٠٠ كم لنقل الغاز الطبيعى من إيران إلى الهند وباكستان بتكلفة ١١ بليون دولار لنقل الغاز الطبيعى من ميناء بندر عباس المطل على الخليج العربى إلى مدينة أحمد أباد فى باكستان ثم إلى مدينة كلكتا فى الهند .

وهنا لابد أننا لاحظنا علامة استراتيجية هامة فكل الدول مثل العراق والسعودية وإيران تحاول مفاداة المياه المقفولة لنقل إنتاجها من النفط لأن البحار المفتوحة تسيطر دائما على البحار المقفولة ولذلك **نرجو ألا يكون صحيحا مانشر من أن العراق يفكر ـ لظروفه الحالية ـ فى مد أنبوب نفط شرقا عبر إيران إذ سوف يجد نفسه فى نفس موقفه مع تركيا التى منعت الضخ فى يوم ما فالعراق على مياه مقفولة تدعوه إلى بناء سياسة**

صداقة مع الدول المطلة على الخليج العربى وعلى أساس هذه النظرة الاستراتيجية البحتة فإن جزيرتى بوبيان وورية لا تحلان للعراق مشكلة وقوعه على البحار المقفولة لأن مضيق هرمز والمحيط الهندى يسيطران على الملاحة الخارجة من الخليج العربى ولا تحل مشاكل دول الخليج إلا بالتعاون المشترك والأمن المتبادل بين كل الدول المطلة عليه أو هذا هو رأينا فالحروب تعقد المشاكل ولاتحلها إلا إذاكانت ضد غاصب أو معتد يريد أن يستولى على أراضينا مثل إسرائيل .. فهذه حروب عادلة أحلها الله ورسوله .

ويزيد عن تماسك هذه الكتلة الاستراتيجية والتصميم على الاتفاق على نظام يرتضيه أعضاؤها لتحقيق أمنهم القومى فى نطاق استراتيجية الأنابيب مشروع « سوميد » وقد أنشئ الخط أساسا لتوفير منفذ ثابت وآمن لتسويق بترول دول الخليج ويبدأ الخط من ميناء « العين السخنة » جنوب السويس على البحر الأحمر لاستقبال الناقلات العملاقة لتفريغ حمولتها من البترول إلى ميناء سيدى كرير غرب الاسكندرية وقد بلغت الكميات المنقولة عبر « سوميد » من بترول الخليج العربى إلى أوروبا ٥٤ مليون طن عام ١٩٨٨ بنسبة تزيد على أكثر من ٥٠٪ بالمقارنة بحوالى ١٨ مليون طن عبر قناة السويس ، ٣٦ مليون طن فى رأس الرجاء الصالح ولايقتصر تشغيل سوميد على نقل البترول الخام بل تسويقه عالميا لحساب الشركات الوطنية لدول الخليج أيضا وبذلك فقد تحولت سيدى كرير إلى « روتردام » العربية التى

تساهم فى نقل ١,٢ مليون برميل يوميا فى البحر المتوسط وبدأت النشرات البترولية المتخصصة نشر أسعار خامات الخليج العربى تسليم سيدى كرير ويعتبر مشروعات استراتيجية الأنابيب تجسيدا ونموذجا مثاليا للتعاون الاقتصادى العربى المشترك .

وإذا اضفنا إلى ذلك مشروعات النقل البحرى عبر البحر الأحمر لنقل الأفراد والبضائع مثل مشروع خط العبارات من نويبع المصرية إلى العقبة الأردنية والمشروع الجارى دراسته لإقامة جسر يصل بين سيناء والسعودية مرتكزا على جزيرتى صنافر وتيران أو الخط البحرى الذى سوف يصل بين الشاطئين السعودى والمصرى كذلك الخطوط البرية إلى الأردن والعراق ثم إلى سوريا عبر الأردن ومشروعات الكهرباء المشتركة لوجدنا أننا أمام واقع إيجابى يمثل خطوات ممتازة نتيجة لتعاون مشترك علينا أن نبرزه وسط الظلام الذى نعيش فيه .

الذى نريد أن نقوله هو :

- العالم العربى كتلة استراتيجية واحدة ذات مصالح مشتركة ومستقبل مشترك .
- أن منابع النفط لاتؤمن حقيقة إلا بتأمين خطوط مواصلاتها وبذلك فأمن الخليج العربى لايستكمل إلا بأمن عربى للبحر الأحمر .
- إذا كان الأمن القومى العربى فشل فى ناحيته العسكرية فإنه حقق خطوات إيجابية فى بعض النواحى مما يدل على أن التحرك فى المجالات المختلفة يمكن ولكن ينتظر القرار السياسى .

• أن الحقائق الجيوبوليسكية هى العامل الأساسى فى تحديد الاتجاهات الاستراتيجية فقفل سوريا للأنبوب الذى ينقل النفط العراقى على سبيل المثال أحدث تحولات استراتيجية خطيرة على الأمن القومى العربى وعدم الاتفاق على انتاج النفط من ناحيتى حجم الإنتاج والأسعار فى الأسواق الخارجية كان ذريعة اتخذها العراق لغزو الكويت .

٥ ـ الأسلحة النادرة :

يتم نقل السلاح والتكنولوجيا إلى الأطراف المختلفة تبعا لقواعد معينة بحيث تجعل تجارة السلاح سياسة أكثر منها تجارة والعبرة ليست بحجم وسائل الدفاع أو نفقاته ولكن العبرة بأكبر عائد فى الانفاق على زيادة القوة القتالية ومن الملاحظ أن نفقات الدفاع فى البلاد العربية بوجه عام ودول المجلس الخليجى بوجه خاص لاتتناسب أبدا مع العائد المضاف على توازن القوى .

وقد حدث تطور خطير فى المنطقة نتيجة إقتحام دولها لسوق الأسلحة النادرة مثل الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والصواريخ ويرى المنتجون ـ سواء على مستوى الدول المركزية Central أو الهامشية Peripherial ان انتقال مثل هذه الأسلحة أو تكنولوجيا تصنيعها يخل بالتوازنات بشكل حاد يجعل من الصعب السيطرة عليه ويفضلون الاحتفاظ بهذه الأسلحة النادرة فى مخازنهم

وتحت أيديهم ولايتم نقلها إلا بطريقة انتقائية وبحسابات معقدة فهى « ألعاب أخطر من أن يتداولها الصغار » ففرضت قيودًا شديدة على النادى الذرى العالمى والمعروف بنادى لندن لمنع انتشار المواد والتكنولوجيا التى يمكن استخدامها فى صناعة الأسلحة النووية كما وقعت معظم دول العالم معاهدة فيينا لعدم انتشار الأسلحة النووية ونظام التفتيش **Safeguards** ـ إسرائيل لم توقع عليها ـ كما وقعت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية اتفاق فيينا عام ١٩٨٧ الخاص بنظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ **Missile Technology Control Regime (MTCR)** والذى يطبق أيضا بطريقة إختيارية فامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية ـ كما أكد حاييم هرتزوج فى تصريحاته مؤخرا بعد تأكيد فونونو الشهير لصحيفة السنداى تايمز اللندنية قبل ذلك ـ وكذلك امتلاكها للصواريخ لأى مدى أمر مسموح به أما امتلاك العرب لنفس الأسلحة فأمر غير مسموح به فوجهت إسرائيل لضرب المفاعل العراقى أوزيراك وتثير الولايات المتحدة وبريطانيا العالم الآن لامتلاك العراق الصواريخ والأسلحة الكيماوية .

وقد بحثنا موضوع انتشار الأسلحة النووية بالتفصيل فى كتابنا « الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى »*

(*) أمين هويدى ـ الصراع العربى الإسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ـ ٤ طبعات بواسطة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ودار المستقبل العربى بالقاهرة .

وكنا أول من ناقش موضوع إمكانية تصدى الرادع التقليدي والكيماوى والبيولوجي لهذا الرادع، وأسمينا الروادع الكيماوية والبيولوجية بالروادع فوق التقليدية Conventional Plus وبنينا هذه النظرية على الأسس الآتية:

- ليس المهم في الردع الوسيلة المستخدمة فالأهم هو النتيجة التدميرية فيمكن أن يحدث التدمير باستخدام السلاح النووى أو أي سلاح آخر.
- الرادع الأقل تأثيرا يردع الرادع الأكبر تأثيرا إذا كان هناك عزيمة عند استخدامه فالعزيمة الصادقة تعوض النقص في حجم التدمير.
- الرادع الأقل تأثيرا أكثر مصداقية من الرادع الأكبر تأثيرا فتهديد الخصم باستخدام العصا أكثر مصداقية من تهديده باستخدام سكين لأن الضرر الذي يعود على الضارب في الحالة الأولى أقل منه في الحالة الثانية والتردد عند استخدام القوة النووية بكامل قوتها على هذا الأساس ـ يعادل عدم وجود أي قيود على استخدام القوة التقليدية بكامل قوتها.
- عامل الشك في حجم التدمير المتوقع وليس القدرة على حسابه بدقة ترجح جانب الرادع الأصغر.
- لم يمنع امتلاك أحد طرفي النزاع للرادع النووي الطرف «التقليدى» الآخر من التحدى فقد تصدت فيتنام غير النووية للولايات المتحدة النووية

والعراق يأخذ بهذه النظرية الآن ويستخدمها فى مرحلة الردع الحالية فقد انتشرت الأسلحة النووية فى المنطقة سواء بامتلاكها ـ إسرائيل ـ أو بمحاولات امتلاكها ـ بعض الدول العربية الأخرى ـ كما استخدمت الأسلحة الكيماوية وأعلنت بعض الدول عن وجودها فى مخازنها إلى جانب الأسلحة البيولوجية لأن الأسلحة فوق التقليدية أقل تكلفة واسهل فى تكنولوجيا التصنيع من الأسلحة ذات التدمير الشامل مثل الأسلحة النووية .

ويزداد الوضع خطورة بانتشار الصواريخ متوسطة وبعيدة المدى أرض ـ أرض فى المنطقة فمن المؤكد أن سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل وليبيا تمتلك هذه الصواريخ بأنواع ومسافات مختلفة والسبب فى خطورة الصواريخ أرض ـ أرض يرجع إلى الآتى :

- تصل إلى قلب الدولة المعادية دون تدخل أى نظام للإعتراض وبذلك تم دمج خطوط المواجهة مع خطوط المواصلات والجبهات الخلفية وسقطت الحواجز بينها .
- لاتحتاج إلى تدريب معقد ولا مطارات أو طيارين أو ذلك الجيش الهائل من الفنيين الذين يخدمون الطائرات ويكفى أن نعرف أن تكلفة تدريب الطيار المقاتل تبلغ ٦ مليون جنيه .
- تحقق المفاجأة لسرعتها الهائلة واستحالة اكتشافها عند الإطلاق وبذلك تقل فترات الانذار أو ربما تنعدم فى معظم الحالات .
- تحمل كميات مناسبة من المواد المتفجرة إلى مسافات بعيدة وقد

تحمل رءوسا نووية أو كيماوية أو بيولوجية .

- تعمل ليلا ونهارا وفى كل أنواع الأجواء .
- لاتحتاج إلى تفوق جوى لاستخدامها .

هذه الخصائص تجعل مشكلة الدفاع أمام الدولة القطرية جسيمة بحق لضيق مساحتها ولعدم قدرتها على مواجهة كل هذه « اللعب » الموجودة فى مخازن السوق النادرة خاصة وأن كل شعوب المنطقة أصبحت رهينة لدى بعضها البعض فالكل فى متناول الكل كما أن نظرية الحدود الآمنة التى تعتنقها إسرائيل سقطت كما أن الجبهات الأمامية اختلطت بالقواعد الإدارية فكل مساحة الدولة اصبحت معرضة للضرب ..

أوضاع خطيرة تجبر أصحاب القرار أن يعيدوا تقييم مواقفهم فالاجراس تدق ورنينها يرتفع فهل من يسمعها ؟.

٦ ـ التهديدات :

تختلف التهديدات للبلاد العربية سواء من ناحية الاتجاه أو الأسبقية ففى دول المغرب العربى نجد أن التحديات الداخلية ذات أسبقية على التهديدات الخارجية إذ يصعب فى واقع الحال تحديد تهديد خارجى عاجل ذى أسبقية عالية بالنسبة للمغرب العربى أما من ناحية إسرائيل فلا تعتبر تهديدًا واقعيا للدول المغاربية فهى ليست إحدى دول المواجهة ولايوجد معها حدود مشتركة ولذلك فإننا نجد أن الموضوع الخاص

« بالدفاع » لا ينال حظه من الاهتمام فى معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربى فلم ينص عليه لا فى مقدمة المعاهدة ولا فى المادة الثانية الخاصة بأهداف الاتحاد ولكن فى المادة الثالثة التى تتحدث عن أهداف السياسة المشتركة ورد نص غامض عن « صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء » كما جاء فى المادة ١٤ « كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى » ولكن كيف يتم هذا ؟ ومن يقوم به ؟ [illegible]

أما الجناح الشرقى المتمثل فى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فنجد أن التهديد الأساسى من ناحية الغرب قد يتمثل فى أثيوبيا للتناقض الرئيسى بخصوص قضيتى « ارتريا والأوجادين » وكل الأغراض الاستراتيجية للدول المجلس عدا السعودية خارج مرمى التهديدات الأثيوبية سواء قامت بذلك بمفردها أو بالتعاون مع آخرين وتعتبر أثيوبيا عن طريق السواحل والجزر الإريترية دولة بحر أحمرية يمكنها تهديد الملاحة فى البحر الأحمر مما يعتبر تهديدا مباشرا للسعودية وغير مباشر لباقى أعضاء المجلس ونحن نعتبر أن هذا التهديد بعيد الاحتمال. وتعتبر إسرائيل تهديدا من الشمال ويمكنها أن تقوم بأعمال طويلة المدى تهدد بها منابع البترول سواء لتحقيق أهدافها الخاصة أو بالوكالة لتحقيق أهداف الولايات المتحدة على الضرورة وتعتبر السعودية والكويت داخل مدى القوات الجوية الإسرائيلية ويمكن لإسرائيل تهديد باقى دول المجلس بالطائرات بعيدة المدى بإعادة الملء فى الجو كما

حدث عند ضربها للمفاعل العراقي أوزيراك كما يمكن لإسرائيل أن تهدد خطوط الملاحة في البحر الأحمر أي تهديد منابع البترول بطريقة غير مباشرة بوسائل متعددة فهي دولة بحر أحمرية. ولكن هذا التهديد منضبط بواسطة الولايات المتحدة التي تحرص على عدم تمكين السعودية من امتلاك أية أسلحة تهدد بها إسرائيل وينص على ذلك صراحة في الاتفاقيات الخاصة بنقل الأسلحة. والتهديد الحقيقي في نظر دول المجلس الخليجي يأتي من الشرق أي من العراق أولا وإيران ثانيا خاصة بعد أزمة الخليج الأخيرة وكل الأغراض الاستراتيجية في دول المجلس داخل مدى القوات الجوية الإيرانية والعراقية وتشكل الصواريخ الموجودة لدى الدولتين تهديدا إضافيا وسوف يظل الخليج مركزا للصراع الاستراتيجي لفترة قادمة غير منظورة لعدم استقرار العلاقات بين الدول المطلة على الخليج. ولم ينص على موضوع الدفاع في مقدمة النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ولا في المادة الرابعة الخاصة بتحديد أهداف المجلس ولا في المادة السادسة الخاصة بأجهزته وكذلك في باقي المواد ولكن أنشأت دول المجلس الخليجي قوة انتشار سريع «درع الجزيرة» وقد سبق التحدث عنها. كذلك فقد تم الفجوة بين الثروة المتوفرة والقوة البشرية النادرة مما يجعل الدفاع عن هذه المنطقة خارج الإمكانيات الذاتية لدولها وليس أمام دول المجلس حتى لو تمكنت من تحييد التهديدات التي تهددها حاليا إلا بديلات الإستراتيجية الدفاعية: البديل الأول عربيا والبديل الثاني

أمريكيا وحتى الآن فالبديل الأمريكى هو المتفق عليه بغطاء تواجد عربى بغض النظر عن التصريحات الرسمية التى تقال هنا وهناك لأنه لا يكفى نفى الشيء ولكن الأجدى التحدث عن البديل لتوفير المصداقية لما نقول .

وإذا كان هذا هو حال جناحى الكتلة العربية فإن قلبها أسوأ حالا فدول القلب لاتنتظم الآن داخل أى آلية من الناحية الفعلية سواء على المستوى القومى ـ للوضع الحالى للجامعة ـ أو على المستوى الجهوى لسقوط مجلس التعاون العربى وتجميده ويزداد الأمر خطورة فى ظل عدم توفر أى نوع من الاستقرار داخل إطاره إذ به تهديد لجميع دوله يتمثل فى إسرائيل وبه أيضا تهديد من دولة كالعراق التى استولت على دولة كالكويت وبه نقاط ساخنة فى لبنان وفلسطين وجنوب السودان وبه التناقضات الحادة بين دوله مثل العراق وسوريا والعراق ومصر وتركيا والعراق بخصوص المياه والنفط ـ مياه الفرات وأنابيب النفط العراقية المارة بتركيا ـ ... وتجرى فى هذا القلب عمليات تغيير الحدود السياسية باستخدام القوة مثل إسرائيل وفلسطين ومثل العراق والكويت وكذلك جنوب وشمال السودان ولاتحترم فيه المواثيق أو القرارات الدولية ونلاحظ أيضا أن السلام القلق فى المنطقة قد ينفجر فى أى وقت نتيجة لاتباع سياسة إخماد السطح العلوى للنيران وليس إزالة أسباب اشتعالها ومحاولة فرض استقرار مهزوز بواسطة الإرادة الدولية عن طريق قوات الطوارئ فى أكثر من مكان : قوات متعددة

الجنسيات فى سيناء ، قوات طوارئ فى جنوب لبنان ، قوات فى الجولان ، قوات أخرى بين العراق وإيران ... أى أن الأوضاع الملتهبة تتفاعل فى ظل عدم وجود نظام دفاعى لدول القلب ، وغياب توازن قوى فعال لمواجهة التهديدات ، وفرض الاستقرار الشكلى بطرق اصطناعية مثل قرارات إيقاف النيران وتواجد القوات الدولية وفى ظل ذلك تنفذ إسرائيل استراتيجيتها دون مقاومة وتثبت القوات الأجنبية وجودها بدعوة ورضاء دول المنطقة .

ولعلنا لاحظنا أن التهديدات متفاوتة ومتنوعة على كل المساحة العربية وأن المنظمة القومية مجمدة والمجالس الجهوية غير قادرة أو غير موجودة وبذلك فإن القدرة على مواجهة التهديدات الخطيرة متآكلة وغير فعالة وليست أزمة الخليج الحالية سببا فى وجود هذا الوضع المقلق والخطير لأن التقاعس كان موجودا من قبل وعدم الرغبة فى خلق نظام دفاعى يكون درعا لأمننا القومى كان ملموسا وواضحا منذ إنشاء الجامعة بل كان هذا النظام الخطير والمطلوب سببا فى تجميد كل قرارات وجهود الجامعة لا لعدم وجود التهديدات الخارجية ولكن كان أساسا لعدم الثقة بين أصحاب القرار وتغليب التأمين الذاتى على الأمن القومى* .

(*) كل المحاولات التى بذلت لإنشاء قوة عربية واحدة لمواجهة التهديد الإسرائيلى . فشلت وكل المحاولات التى بذلت لإنشاء قيادات موحدة أو مشتركة أجهضت بسبب خوف البلاد العربية من بعضها البعض أكثر من خوفها من التهديدات الأجنبية .

الخلاصة :

البلاد العربية كتلة إستراتيجية واحدة ذات مساحة عريضة من المحيط إلى الخليج ومن المعروف أن عامل المساحة يتناسب تناسبا طرديا مع تحقيق الأمن القومى فكلما زادت المساحة إتساعا كلما زادت قدرة الدولة أو الدول على تحقيق أمنها القومى وبالعكس فكلما قلت مساحة الدولة أو الدول المتخالفة كلما سهل إجتياحها وكلما زادت المطامع فيها فاتساع المساحة يمنع تحقيق المفاجأة الاستراتيجية للدولة لأنه يقلل من تأثير الضربة الأولى أى العدوان عليها ويكفل لها إمكانية امتصاصها لتوجيه الضربة الثانية أى الرد . وإذا كانت المساحة توفر إمكانية الانتشار فإنها توفر أيضا العمق المطلوب لأن تحقيق الأمن القومى أيضا يتناسب تناسبا طرديا مع العمق والبلاد العربية ككتلة واحدة ـ على الخريطة على الأقل ـ توفر الاتساع والعمق وهذا فى حد ذاته يعطينا ميزة أكيدة فى السباق الرهيب بين قوتى الاختراق والاعتراض خاصة فى عصر انتشار اسلحة الأسواق النادرة مثل الصواريخ ، فقدرة الصاروخ أرض ـ أرض على الاختراق فى كافة الأجواء والأوقات تجعل اتساع المساحة والعمق ضرورة لاعتراضه .

وضد هذه القاعدة الذهبية يتحرك العرب للأسف الشديد ولايريدون أن يتغيروا فى زمان يحفل بتغيرات خطيرة بل أخذوا يتباعدون عن العمل الجماعى العربى تحت المظلة الكبرى وهى الجامعة

العربية ليعملوا تحت مظلات صغرى تحد من مساحتهم الكبرى التى وهبها الله لهم بل عاش البعض تحت وهم أن الدولة تقوم على مجرد وجود الأرض والناس والحكومة ثم تغطية ذلك بعلم ونشيد معتمدين على « الدخل الريعى » أى يتحقق دخلهم بغير عمل منتج الأمر الذى لايوفر علاقة وطيدة بين الناس والوطن ويجعلها علاقة أخذ دون عطاء لدرجة أن أمور الدفاع على خطورتها وحساسيتها تتم بالوكالة عن طريق « الجهود الأجنبية » المدفوعة الأجر.

هذه الحقيقة تطرح سؤالا خطيرا هو : هل يوجد أمن قومى على مستوى الدولة العربية أو على مستوى المجالس الجهوية أو تحت القومية أو على المستوى القومى العربى ؟ والإجابة كما نلمس جميعا بالنفى. فالأمن القومى على كل هذه المستويات عاجز عن مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية . فالتهديدات أصبحت أكبر كثيرا فى قدرة الدولة الواحدة كما أن العجز وعدم الرغبة فى استغلال الإمكانيات العربية لصالح مجموع الأمة يضع الإرادة العربية أمام اختبار صعب والإرادة العاجزة لن يحركها إلا القرار السياسى فكيف نصل إلى هذا القرار الذى يخلق منا قوة مرهوبة فى عالم تبنى فيه التجمعات السياسية والاقتصادية الكبيرة بحيث لن يمر العقد القادم إلا وقد اختفت الدول القطرية فيما عدا تلك الدول التى تريد أن تعيش على هامش العالم الذى يحتويها مطمعا للطامعين وهدفا للمعتدين وحينئذ لاتلومن هذه الدول إلا نفسها ؟

ولعلنا لاحظنا أن الصخرة التى تتحطم عندها كل المحاولات العربية لتجميع إرادتها ولتحقيق أمنها القومى هى صخرة « الدفاع » حتى فى ظل وجود التهديدات التى أشرنا إليها ومن الغريب حقيقة وعكس المنطق أن نجد الأنظمة العربية عازفة عن تحقيق الدفاع المشترك ضد التهديدات المشتركة بدرجة أو أخرى فنجد أن المحاولات فشلت على مستوى مجلس الدفاع تبعا لإتفاقية ١٩٥١ بين الدول العربية ونجدها قد فشلت أيضا على مستوى المجلس الخليجى الجهوى وأمامنا التجربة القاسية التى مرت بها قوات درع الجزيرة شاهدة على مانقول بل ونجد أن مجلس التعاون العربى ركز على الجهود الاقتصادية مستبعدًا الدفاع علما بأن دوله فى مركز التهديدات وفى قلب الساحة العربية وظهر أن بعض أعضائه كان يستخدم المجلس للترتيب للعدوان الذى تم فى ١٩٩٠/٨/٢ والبعض الآخر كان يتشكك فى نوايا الآخرين كما نجد فى الوقت نفسه فشل الدفاع على مستوى القطر وأمامنا التجربة المريرة التى مر بها الجيش الكويتى وهو يواجه العدوان العراقى .

البلاد العربية متكاملة حتى وهى فى أوضاعها الجغرافية الحالية : فمنابع النفط لايكتمل أمنها إلا عن طريق منطقة خطوط المواصلات التى مازالت حتى الآن تشكل خطوطا استنزافية تنزح النفط الخام إلى مصانع المستوردين ليعود إلينا مصنعا وتستمر العلاقة بيننا وبين البلاد الخارجية كعلاقة السوق المستهلك بالمصانع المنتجة . البعض منا يشكو العجز فى القوة البشرية بينما يشكو البعض الآخر من كثرة السكان وبدلا

من أن نستغل ذلك فى تحقيق التوازن والاستقرار ذاتيا نلجأ إلى المصادر الخارجية لاستيراد القوة البشرية الأجنبية اللازمة للإنتاج والدفاع أو يهاجر الفائض إلى بلاد أخرى دون أن يعود عرقهم على بلادهم بالنفع والخير ... البعض منا يشكو العجز فى رأس المال بينما يشكو البعض الآخر من الفائض فى رأس المال الذى يتدفق إلى الخارج ليشكل ظاهرة خطيرة وهى ظاهرة الثراء الذى يصدر فائضه إلى بلاد التقدم الاقتصادى ليحتفظ بالتخلف الاقتصادى لجيرانه فيخلق حالة عدم توازن بين الذين يملكون والذين لايملكون ... البعض منا يشكو فى الموارد المتاحة للإنتاج الزراعى والصناعى والبعض الآخر لايمتلك منها شيئًا اللهم إلا رأس المال ... يعنى تعانى بلادنا على المستوى القطرى من فجوات ثلاث : الفجوة التمويلية على مستوى بعض الأقطار والفجوة الناتجة من عدم استغلال الموارد المتاحة فى أقطار أخرى والفجوة التى تتمثل فى الأيدى العاملة ... إلا أن هذه الفجوات الثلاث على المستويات القطرية يمكن تجسيرها على المستوى القومى وإن لم يتم ذلك سيظل الأمن القومى العربى مجرد بنيان متصدع ملىء بالفجوات مثل قطعة الجبن القديم التى بها من الثقوب أكثر مما بها من جبن .

الفصل الثالث

وما العمل؟

عوامل هامة ـ بدائل مطروحة ـ
بديل مقترح ـ الخلاصة

الفصل الثالث

وما العمل ؟

فى المحنة الكبرى التى تمر بها الأمة العربية ، والخيبة الثقيلة التى نعيشها يردد البعض أن « النظام العربى » سقط سقطة لاقيام له منها فقد فشل ليس فى ردع العدوان الخارجى فحسب ولكنه فشل فى ردع عدوان العرب بعضهم على بعض أيضا وترتيبا على ذلك زادت مخاوف الدول العربية الصغرى من مطامع الدول العربية الكبرى وتضاعف اعتمادها على القوى الأجنبية لتحقيق أمنها القومى .

والتسليم بهذا القول على علاته فيه مغالطة كبرى للواقع لأن النظام العربى متمثلا فى الجامعة العربية مازال هو صمام الأمن بالنسبة للأمة العربية ... صحيح أن خوف الدول الصغرى موجود فهو خوف مشروع يجب أن يؤمن بضمانات قوية حتى يسير العمل فى طريق واضح ولكن قبل هذا وذاك أين هو النظام العربى الذى سقط وفشل ؟ أين هى المظلة الكبرى التى كان من الممكن أن نحتمى بها ضد عدوان الغير أو عدوان بعضنا على البعض الآخر ؟ الجامعة العربية كما نرى وبالرغم من مرور نصف قرن على إنشائها مازالت تنظيما بلا إرادة .

ومسئولية ذلك تقع على جميع الملوك والرؤساء دون إستثناء .

والشيء الغريب حقيقة أنه كلما ألم بنا خطب لجأنا إلى عقد مؤتمرات القمة فى نطاق الجامعة العربية ومعنى ذلك أن أعضاء القمة يرون أن الجامعة ملاذ ومأوى ولكن أى نوع من المؤتمرات يتم وقد فقدت إرادتها الأمر الذى ينتهى بها دائما إلى الشجار والانقسام والفشل ...؟!!

مجرد اجتماع مؤتمر القمة لايعنى قدرته على تنفيذ أو عمل شيء فهو مؤتمر قمة الجامعة العربية تشارك جميع أعضائها فى قتلها ببطء على مر السنين فسلبوها إرادتها وأصروا أن تكون إرادتهم القطرية أقوى من إرادتها القومية وكسروا قراراتها بمقولة الاجماع والأغلبية وعطلوا اجراءاتها عن قصد وبسبق إصرار بتحكم الأقلية فى الأغلبية وانقلبت الجامعة إلى ساحة يلعب فيها الأعضاء على بعضهم البعض وليس مع بعضهم البعض .

وفى ظنى أنه لو كان نظامنا العربى موجودا ومحترما ويتحرك بفاعلية فى إطار الدفاع المشترك والتكامل الاقتصادى والتعاون المتبادل ما أقدم العراق على ابتلاع الكويت لأن الدافع لهذا الابتلاع كان يمكن أن يذوب من خلال النتائج الإيجابية للعمل العربى الجماعى ...

... فإذا كانت القوة العربية لم تهزم إطلاقا أمام إسرائيل لأنها لم تولد بعد فإن النظام العربى بدوره لم يهزم أمام أحداثنا المتلاحقة لأنه لم يوجد بعد فهو جثة بلا روح أو كتلة بلا إرادة والإرادة فى حاجة إلى قرار سياسى وهذا القرار غائب عجز الشعب العربى عن انتزاعه من أصحابه على الأقل حتى الآن ... ومعنى ذلك أن الشعب العربى بريء من الهزائم التى يقاسى منها

وأن المسئولية كلها تقع على أصحاب القرار .

دارت حرب بين تركيا واليونان على اقتسام جزيرة قبرص وهما عضوان فى حلف الاطلنطى والمجموعة الأوروبية ولم يهدم الحلف على رأس أصحابه بل استمرت العجلة فى الدوران ....

رفض شارل ديجول أن يشترك فى المنظمة الدفاعية لحلف الأطلنطى وأصر على أن تكون لفرنسا قوتها النووية المستقلة ولم تطرد فرنسا من الحلف أو توقف الحلف عن العمل ... إجتاح الاتحاد السوفيتى تشيكوسلوفاكيا والمجر فى ظل حلف وارسو الذى استمر يعمل بعد ذلك سنوات وسنوات ... ومسز تاتشر تقف «كالعظمة فى الزور ... أمام خطط أوروبا للوحدة عام ١٩٩٢ فترفض العملة الأوروبية وترفض كل الاجراءات التى تمس سيادة بريطانيا ولم يجتمع الأعضاء لطرد بريطانيا أو معاقبة مسز تاتشر أو البحث عن مكان آخر يجتمعون فيه ... الضمان الوحيد لاستمرار النظام الأوروبى فى انجازاته هو اتفاق المصالح الكبرى مما يجعلهم يتمسكون بمؤسساتهم فى ظل خلافاتهم ويتغلبون على خلافاتهم فى ظل إيمانهم بوحدة أوروبا وقدرتهم على إدارة وممارسة العمل الجماعى .

عوامل هامة :

١ ـ العالم العربى الآن أمام إختيار صعب .. فأزمة الخليج الحالية ـ ونحن نكتب هذا الفصل ـ موجودة ولكنها سوف تجد لها حلا كغيرها من الأزمات إن سلما أو حربا وسوف يبقى العراق على الخريطة وعلى الأرض أيا كان النظام الحاكم كدولة عربية ودولة خليجية فهذه حقيقة جغرافية لافكاك منها والعامل الجغرافى خاصة فيما يتعلق بدول الجوار حاسم عند تحديد الاستراتيجية العليا فلا يجوز أن تحدد سياسة الدول بأفراد ضد أو مع أفراد .

٢ ـ نحن أمام نظام عالمى ونظام إقليمى متناقضين تمام التناقض :

(أ) فالنظام العالمى الآن يحدده ميثاق الأمن والتعاون الأوروبى الذى وقع فى باريس يوم ١٩٩٠/١١/٢٠ بواسطة ١٦ دولة من دول حلف الأطلنطى ، ٦ دول تشكل حلف وارسو ، ١٢ دولة محايدة فى أوروبا ، دولتان غير أوروبيتين هما الولايات المتحدة وكندا وهو يعتبر بداية عصر جديد قام على انقاض عصر ولىّ وهو يدعو إلى حل النزاعات بالمفاوضات ودون استخدام القوة على أساس الحلول الوسط والاعتراف بالحدود السياسية القائمة للدول ويدعو إلى التعايش على أساس من تبادل المصالح وتوازنها مع ترك سباق التسلح والتحرك على أساس موازين القوى وكذا التزام الدول بالديموقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان .

(ب) أما النظام الإقليمى العربى فيتسم بعدم الاستقرار وسباق التسلح وتطبيق القانون الدولى بطريقة انتقائية وتشجيع إسرائيل على احتلال الأرض والبقاء فيها وتهجير السكان العرب من بلادهم لاستقبال مهاجرين أجانب على الأرض التى تجرى فيها « الترانسفير » ... نظام إقليمى توافق فيه الدول العظمى على بقاء إسرائيل نووية والجرى وراء دول يقال انها سوف تصبح نووية خلال عقد من الزمان ككلاب الصيد ! ! نظام إقليمى يشجع دوله على سباق التسلح ونظام عالمى تحدد فيه الدول الأعضاء تسليحها بكميات متساوية من المحيط الأطلنطى إلى جبال الأورال .

وأصبح العالم بذلك كمدينة كبيرة واحدة بها الأحياء الغنية القوية التى تقل فيها الجرائم وأحياء أخرى فقيرة ضعيفة تكثر فيها الجرائم وترتكب تحت سمع وبصر المؤسسات التى تشرف وتدير المدينة الكبرى عن طريق وكلاء مدججين بالسلاح يحملون الرادع النووى فى اليد اليمنى والرادع فوق التقليدى والتقليدى باليد اليسرى ليفرضوا أطماعهم بالقوة .

٣ ـ لم يكن إتفاق باريس ليرى النور إلا بتحقيق الآتى :

(أ) محاولة تضييق الفجوات بين الخلافات الأيديوليجية بتراجع الشيوعية ورغبتها فى دخول الاقتصاد العالمى على أساس اقتصاديات السوق .

- تحقيق توازن القوى بين الكبار .
- الحفاظ على الاستقرار لأطول فترة ممكنة باستبعاد العوامل التي تغرى الدول باستخدام القوة لفرض سياستها وذلك بخلق توازن وبناء سلام يحرص جميع الأطراف على الحفاظ عليه .

فهل يمكن أن ترى منطقتنا محاولات جادة لتحقيق استقرار عادل يبنى على أساس إزالة الأهداف الصهيونية وأطماعها وعودة الحقوق إلى أصحابها مع خلق حالة من توازن القوى بين الدول الإقليمية العظمى لمنع سباق التسلح وتخفيض نفقات الدفاع لمواجهة التحديات الاجتماعية القاسية والتصميم على علاج أسباب كل الأزمات الموجودة والانصراف عن استراتيجية « إدارة الأزمات » إلى استراتيجية « حل الأزمات » .

٤ ـ يشكو العالم العربي من تحديات ضخمة وتهديدات مقلقة .

(أ) فالتحديات الداخلية متعددة تكمن أساسا فى أنظمة الحكم التى تقوم سواء فى الأنظمة الملكية أو الجمهورية على عدم السماح بتبادل السلطة وأن يشكل الحاكم مركز القوة الوحيد حتى مع وجود المؤسسات الهيكلية وسيادة الحكم الدكتاتورى . وإن غطى بستائر ديموقراطية والتفاوت الكبير بين الدخول على المستوى القطرى والمستوى القومى وعدم وجود أمن حقيقى للوطن أو المواطن وإهدار لحقوق الانسان

وقيد على الفكر وهذا خطير على الأمن القومى للبلاد فالأمن لمن ؟ وبمن ؟ !

(ب) أما التهديدات فهى موجودة فى ظل قوة عربية مفككة واستيراد ضخم لمعدات الدفاع مع عجز واضح لدرء الأخطار .. من هو العدو ؟ من هو الصديق ؟ هل يوجه سلاحنا إلى الاتجاه الصحيح ؟ هل قوتنا الدفاعية موجودة أساسا لتأمين الحاكم أم لأمن الوطن ؟ لماذا تفشل جهودنا لخلق قوة دفاع واحدة تعمل تحت قيادة واحدة لتحقيق مصالح واحدة ؟

وبذلك فإننا أمام أنظمة تخوض فى واقع الحال حربا ونصف : حربا كاملة للحفاظ على بقائها ونصف حرب لمواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية .

بدائل مطروحة :

أمام معضلة العمل العربى الجماعى الذى انتهى إلى هذه الصورة المقلقة وأمام التجارب المريرة التى مر بها الشعب العربى وهو يئن تحت التحديات التى يعانى منها والتهديدات التى يعيش فى ظلها تعددت البدائل لتخطى ما نحن فيه .

١ ــ البعض يرى بقاء الحال على ماهو عليه ومحاولة علاجه بالصبر والحكمة فالجامعة العربية رغم ماتعانى منه خير من لاشىء فالعيب

ليس فى ميثاق الجامعة ولكن فى أعضائها والمجالس الجهوية رغم عجزها الحالى قابلة للعلاج على أساس التجارب التى من الواجب والمحتم أن تمر فيها .

٢ ـ البعض الآخر وقد هزته الخلافات الشديدة بين البلاد العربية يرى أن ميثاق الجامعة العربية وتنظيمها لا عيب فيها إلا عدم إلتزام الأعضاء بقراراتها وعلى ذلك فمن يريد الالتزام فليحافظ على عضويته فى الجامعة ومن له رأى آخر فلينسحب فالقلة المتماسكة خير من الكثرة المفككة وإصرارنا على عدم الحركة من دون مساهمة كل الدول الأعضاء إنما يعنى عدم الحركة ومزيدًا من التخلف ومن يظن من رؤساء الدول العربية أنه قادر على إيقاف عملها بتغيبه عن حضور اجتماعاتها فهو مخطئ فقد سبق وقرر الرئيس بورقيبة عام ١٩٦٥ تجميد عضويته فى الجامعة بسبب نقد شديد تعرض له ولكن لم تتوقف الجامعة عن عملها ولذلك فإن أى دولة تمتنع عن حضور جلسات الجامعة إنما تعزل نفسها عن العمل العربى ، والعمل العربى المشترك مازال هدفا تؤمن به بعض الدول العربية بينما ترى مجموعة أخرى تسخير الجامعة لخدمة أغراضها الذاتية وعلى كل أن يوضح موقفه الآن .

٣ ـ وترى دوائر الجامعة العربية وبعض المثقفين والعاملين فى الحقل السياسى تعديل ميثاق الجامعة العربية وطبيعة عمل الأجهزة التابعة لها وتمكنت اللجان المكلفة بدراسة التعديلات من إعداد مشروع

كامل لعرضه على مؤتمر القمة العربي القادم وقد تضمنت التعديلات نظام التصويت بأغلبية الثلثين فى بعض القضايا الجوهرية والأغلبية المطلقة (النصف زائدا واحد) فيما عدا ذلك على أن يلتزم الجميع ـ بما فيهم المعترضين بتنفيذ القرار الصادر ونصت التعديلات على إنشاء مجلس دفاع دائم ويجتمع دوريا للتنسيق لمواجهة أية أخطار خارجية أو عدوان دولة عربية على أخرى كما نصت التعديلات على انشاء برلمان عربي يضم ممثلين عن المؤسسات النيابية ان وجدت أو فى الاتحادات والنقابات فى الأقطار التى ليس بها تمثيل نيابى وكذلك إيجاد صلة بين الجامعة وبين المنظمات العربية الأخرى مثل الصحة العربية والأليسكو والعمل والصندوق العربي للإنماء وكذلك إيجاد صلة بين الجامعة وبين المنظمات دون الإقليمية كما نص على إنشاء محكمة عدل عربية للنظر فى نزاعات الدول الأعضاء حكمها واجب التنفيذ وبذلك يصبح تنظيم الجامعة عبارة عن مؤتمر القمة ومجلس الجامعة ومجلس الدفاع وتم إنشاء مشروع عربي لحقوق الإنسان .

٤ ـ بل بدأت محاولات داخل الجامعة الأمريكية بالقاهرة اشترك فيها عدد من الباحثين من مراكز علمية مختلفة بالقاهرة لإقامة نموذج يحاكى العمل داخل الجامعة العربية على غرار نموذج الأمم المتحدة الذى يقام سنويا فى لاهاى بهولندا بغرض بحث كيفية إعادة بناء وتطوير الجامعة العربية بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية .

٥ ـ بل قام العقيد معمر القذافى بتقديم اقتراح عبارة عن مشروع الاتحاد العربى شاركت فى دراسته وتقديم ملاحظاتى عليه والاقتراح يلغى الجامعة العربية ويتخطاها إلى نظام اتحادى له رئاسته الجماعية ومجلس وزرائه الاتحادى وهذا المشروع يلغى مشروعا قائما ويستبدله بنظام معقد غير عملى لايعالج عيوب الجامعة تماما كقفزة المجالس الرباعية والخماسية والسداسية لخلق منظمات جهوية فيها نفس عيوب الجامعة علما بأنها تنص ـ بخلاف المجلس الرباعى ـ على تمسكها بميثاق الجامعة الذى لاتلتزم به .

وعلى أى حال فكل البدائل محاولات مشكورة لها مايبررها ولكنها لاتعالج أساس تعثر الميثاق الحالى فالميثاق لاعيب فيه فالعيب فى نوايا أعضائه وسلوكهم وعدم إلتزامهم بما يصدر من قرارات .

بـديـل مقـترح :

البديل الذى نطرحه يرتكز أساسا على تلافى الصخرة التى تتحطم عندها قرارات الجامعة وهى صخرة نظام الدفاع واعتقادى أنه لو اقتصرنا منذ إنشاء الجامعة على ميثاقها ومعاهدة الوحدة الاقتصادية عام ١٩٥١ دون مجلس الدفاع المشترك على أن نصل إليه بعد فترة مناسبة لكان حالنا اليوم أفضل إلا أن الطفرة التى تبنى على غير أساس تثير من العقبات أكثر مما تطرح من حلول ... البديل المقترح يرتكز على الثلاثية الآتية :

١ ـ **ميثاق يوقعه الملوك والرؤساء ويصدر كإعلان إلى الأمة** يؤكد على

أمن الوطن والمواطن ـ عدم اللجوء إلى الدول الأجنبية لسد فجوات الدفاع على أن يتم ذلك ذاتيا ـ الالتزام بتحقيق الديموقراطية والمشاركة فى القرار ـ اعلان بحقوق الإنسان العربى وتشكيل محكمة يلجأ إليها المواطن العربى إذا فقد أحد حقوقه ـ احترام الحدود السياسية للأعضاء ـ عدم اللجوء إلى استخدام القوة لحل المنازعات ـ للأمة العربية نصيب فى ثروات النفط .

ولايعتبر هذا الميثاق تعهدًا من القادة أمام شعوبهم فحسب بل يعتبر الوسيلة الوحيدة التى ندخل بها إلى النظام العالمى الجديد بشكل يبعث على الاحترام والمصداقية أيضا فالمهم أن نفهم العالم ونتكلم لغته وإلا أصبحنا عاجزين على أن نفهم مايقول ويصبح العالم عاجزا على أن يفهم مانقول .

٢ ـ **تنظم الجامعة على أساس جديد يستبعد منه شئون الدفاع** ليصبح تنظيمه اختياريا بين الأعضاء بعد أن أصبح من المستحيل أن ينتظم ٢٢ عضوا فى منظومة دفاعية واحدة هى فى واقع الحال مجمدة وبعد أن أصبح القلب مكشوفا لا ينظمه جامعة عربية أو مجلس جهوى .

(أ) **مجلس الجامعة العربية ويتكون من الملوك والرؤساء** ويعقد المجلس اجتماعا واحدا فى العام كما يحق أن يعقد دورات استثنائية فى مقر الجامعة أو فى العاصمة التى يتفق عليها الأعضاء ويختص المجلس بالآتى : المحافظة على حقوق الإنسان العربى فى الحرية والمساواة والعمل على رفع مستواه فى كافة المجالات ليمثل مكانة فى مجتمعه ـ

النظر فى شئون الأعضاء الذين لايلتزمون بتنفيذ قرارات المجلس على أن يكون القرار بثلثى الأصوات إلا فى حالة الفصل أو تعليق العضوية فتكون بـ ٤/٥ الأصوات ، إقرار استراتيجية العمل الجماعى العربى فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومتابعة الأعمال وإصدار التوجيهات اللازمة لحشد الجهد العربى لتنفيذ السياسات المتفق عليها والتى يخصص لها ميزانية معتمدة تراجع كل عام ـ تحديد علاقة النظام الإقليمى العربى بالنظام العالمى المعاصر الذى يتجه إلى تكوين الكيانات والأسواق الكبيرة وكيفية التعامل معها عن طريق الاعتماد المتبادل بين الدول العربية للوصول إلى الاكتفاء الذاتى والحد من التبعية للغير بسد الفجوات الاستراتيجية وأهمها فجوة المواد الغذائية التى تهدد الأمن القومى :

معالجة النزاعات العربية إما بالتدخل المباشر فيه مجتمعا أو من بعض أعضائه أو إحالة النزاع إلى لجنة فض النزاعات .

(ب) **المجلس الاقتصادى** ويتكون من رؤساء الوزارات ووزراء الاقتصاد والمالية . ويعقد المجلس اجتماعين فى العام كما يجوز له أن يعقد دورات استثنائية إذا أقر نصف الأعضاء ذلك ويعتبر عقد الاجتماع قانونيا بحضور ثلثى الأعضاء وواجبه تنفيذ توجيهات مجلس الجامعة ـ تحديد أسبقية التحديات الداخلية مع رسم سياسة للجهود المشتركة للتغلب عليها تبعا لبرامج زمنية محددة لتنفيذ خطة التكامل الاقتصادى ومايتبعها من خدمات مثل الموانى والطرق

والمطارات والسكك الحديدية والمواصلات النهرية والبحرية واتفاقيات العمل ... إلخ على أن يتم ذلك بطريقة تحديد الأهداف التى يجب أن تنفذ فى فترة محددة

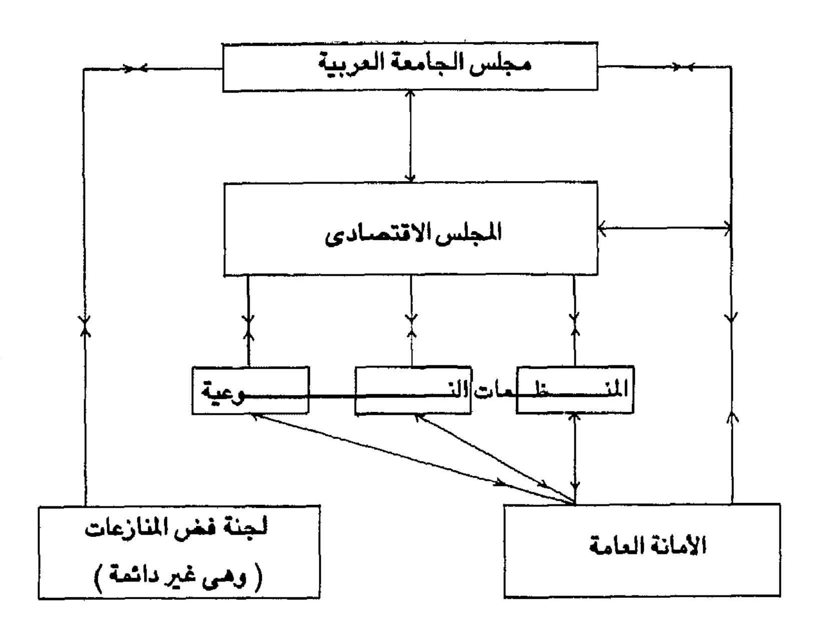
(جـ) **المنظمات المختلفة** على أن يعاد النظر فى حجم موظفيها .

(د) **لجنة فض المنازعات** وتنشأ عند الضرورة وقراراتها ملزمة .

(هـ) **الأمانة العامة** (انظر الشكل ٢)

(الشكل ٢)

الجامعة العربية



٣ ـ شئون الدفاع :

ويتم تنظيمه بين الدول التى تريد ذلك تبعا لظروفها مثل دول المواجهة مع إسرائيل أو دول مجلس التعاون الخليجى على شكل مجلس دفاع مشترك يتكون من رؤساء الحكومات المعنية ووزراء الخارجية والدفاع والاقتصاد ورؤساء المخابرات العامة . ورؤساء أركان الحرب وواجباته إقتراح خط التهديد الأساسى الذى يلتزم به الاعضاء تبعا للامكانيات المتاحة مع تطوير الإمكانيات لزيادة القدرة ـ وضع خطة الردع لمواجهة التهديدات ـ تجهيز مسارح العمليات من مطارات وطرق وموانى وأنابيب ومستودعات ـ السياسة العامة لتوفير معدات الدفاع مع تنويع المصادر وتعزيز الإنتاج الحربى ـ تحديد نسبة نفقات الدفاع وحجم وكفاءة القوات .

ويلاحظ أن الوضع الذى انتهينا إليه هو الواقع العملى الذى حاولت دول المواجهة العربية الوصول إليه دون أن يكتب لها النجاح فبالرغم من وجود مجلس الدفاع المشترك تبعا لاتفاق عام ١٩٥١ إلا أنه لم ينجز شيئا فى السلم أو الحرب ولن يكون الحال أفضل لو أصبح المجلس ضمن تنظيم الجامعة كالتعديل المقترح .

إن البديل المقترح يحاول تطويق المحاولات المطروحة لإيجاد نظام أمن جديد لمنطقة الخليج تبعا للتصريحات الأمريكية إذ على هذه الدول الاختيار بين بديلين : اتخاذ الجهد العربى كستار لممارسة شئون الدفاع عن

طريق اتفاقيات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع جذب غيرها من الدول العربية إلى الفخاخ التى ترتب الآن أو السير فى الدائرة العربية مع تحمل كل تبعات ومسئوليات هذا التوجيه .

الخلاصة :

وسط همنا الثقيل فضل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية أن يضرب على الحديد وهو ساخن مقترحًا ترتيبات أمن جديدة للمنطقة عمودها الفقرى التواجد العسكرىالأمريكى للحفاظ على الاستقرار الإقليمى المهتز بصفة دائمة ولم يعن وزير الخارجية بالوقوف أمام السبب الحقيقى لعدم الاستقرار وهو العدوان الإسرائيلى المستمر وأطماعها التى لاتنتهى عند حد . والاقتراح يجعلنا نشم روائح حلف بغداد ومشروع إيزنهاور فى الخمسينيات حينما تصارعت مدرستان بخصوص تصور شكل نظام إقليمى يملأ الفراغ الموجود : المدرسة الأولى تعتبر الاتحاد السوفيتى هو العدو الرئيسى للمنطقة وأن الغرب بزعامة الولايات المتحدة هو الحليف الرئيسى الذى يجب الاعتماد عليه لحماية أمن دول المنطقة ولذلك يجب أن يحصل على القواعد والتسهيلات وكون أصحاب تلك المدرسة ماسمى « حلف بغداد » أما المدرسة الأخرى فكانت تعتبر العدو الرئيسى للدول العربية هو إسرائيل ورأى أصحاب المدرسة أيضا أن أهل مكة أدرى بدروبها وأننا نحن العرب قادرون على ملئ الفراغ بقوتنا الذاتية ونظامنا الإقليمى العربى وكان زعيم هذه المدرسة الرئيس جمال عبد الناصر

ودارت معركة رهيبة بين المدرستين حسمتها قيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٨ فى العراق وسقط الحلف المشبوه .

هذا حدث فى الخمسينيات ولايجوز أن يحدث ويتكرر فى الستعينيات لأن بيكر يريد ـ رغما عن وجود القواعد والتسهيلات تبعا لاتفاقيات سرية أو علنية ـ تكثيف التواجد وجرآخرين إلى الشراك كما يريد من الدول الراغبة فى التواجد دفع التكلفة فبعد أن كانت الولايات المتحدة تدفع للحصول على التسهيلات والقواعد فعلى من يريدون التواجد دفع فواتير الحساب .

والأنظمة التى تريد أن تبقى عليها أن تدفع إلا إذا وجهت أنظارها إلى القبلة العربية .

وأسمع رنين الأجراس تدق عالية صاخبة لعلها تصل إلى آذان من يهمهم الأمر!

مصر الجديدة فى ١٩٩٠/١١/٢٤

أمين هويدى

المحتويات

رقم الإيداع : ٢٢٠٥ / ٩١
الترقيم الدولى : ٥ ـ ٠٠٤٣ ـ ٩٧٧

ازمة الأمن القومي العربي

لمن تدق الأجراس ؟!

رنين الأجراس يرتفع منذرا بما يجرى لنا ومنا ، والعالم من حولنا يتغير بطريقة مثيرة وخطيرة ، والسلام العالمى فى الشمال يبنيه الكبار ليضيفوا الخلافات الأيديوليجية ويثبتوا حقوق الإنسان والديموقراطية وينادوا بعلاقات دولية تبنى على أساس توازن المصالح وليس على أساس توازن القوى .

ولكن ونحن فى أحد الأحياء الفقيرة من المدينة العالمية الكبيرة نشعر بالخوف وعدم الأمن . فالحق عندنا ضعيف أمام القوة ، والعدالة غائبة أمام الظلم ، والشرعية متقوقعة أمام الطغيان . فهناك خلط بين الحدود الأمنة والحدود السياسية ، وهناك استخدام للقوة لفض المنازعات ، وهناك تجاهل للقانون الدولى وللمنظمات الدولية ، وهناك انتشار لأسلحة السوق النادرة ، وهناك — وهذا هو الأخطر — تطبيق للقوانين الدولية بطريقة انتقائية فما يحلونه لإسرائيل يحرمونه علينا .

وسط كل هذه المخاطر نجد أن الأمن القومى العربى مستباح .. كان كذلك قبل أزمة الخليج ومازال أمره كما كان . بل بدأت بعض الآراء تنادى بنظام أمنى جديد يعتمد على الغير من الأجانب بطريقة مستترة بحجة أن نظامنا الأمنى قد سقط فى الاختبار ... ولكن أين هو هذا النظام الأمنى الذى سقط ؟ هل كان موجودا حتى يُقيَّم ويختبر ؟ وهل لو كان موجودا كان يمكن أن يحدث ماحدث ؟ وهل اعتبرنا ووعينا الدرس ؟

ومازال رنين الأجراس يرتفع منذراً بما يحدث وبما سوف يحدث .. ولكن لمن تدق الأجراس ؟ وهل يسمعها هؤلاء ؟

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسنى — هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ — ٣٩٣٤٨١٤

بيروت ص ب ٨٠٦٤ — هاتف ٣١٥٨٥٩ — ٨١٧٧٦٥ — ٨١٧٢١٣